

2021

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

د. خميس دهام حميد
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Other Arts and Humanities Commons](#)

Recommended Citation

"دهام حميد, د. خميس (2021) "التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي" *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 4 : Iss. 4 , Article 13.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol4/iss4/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

د. خميس دهام حميد
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

مُتَكَمِّمًا

تعد عملية التحديث والإصلاح السياسي من ضمن عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة في العالم، وخاصة لما لها من أثر في إصلاح البناء السياسي وفق صيغ جديدة أفرزتها الظروف الدولية الراهنة وعلاقة هذا الإصلاح في التأثير والتأثر على المستويات كافة، الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية.

لقد برزت مؤخراً ظاهرة الإصلاح في المجتمع العربي وبرزت عملية التغيير الاجتماعي نحو تحقيق الإصلاح السياسي ضمن سلسلة متتابعة في الصعود والانحدار والنمو الذي تجلّى في هذا المجتمع عبر التاريخ من أملاك الفعل الحضاري، الى الانحدار نحو الهاوية عندما انهارت الدولة العربية الإسلامية على أيدي المغول عام (٦٥٦هـ) — ١٢٥٨م)، ليكون المجتمع بذلك فريسة استعمار متتابع ومتواصل الى يومنا هذا من خلال السيطرة الاستعمارية الأمريكية على مقدرات العالم واحتلالها لافغانستان والعراق.

وعندما حققت بعض البلدان استقلالها في خمسينات القرن الماضي، أنكشف مفهوم التحديث والإصلاح السياسي، في مؤشرات يمكن ملاحظتها ورصدها والتي تضمنتها الحرية تلك التي أخذت مفاهيم عديدة تتعلق بالاستقلال السياسي والاقتصادي مفهوم الديمقراطية، وحق المشاركة السياسية.

وقد تجلّى التساؤل التالي في هذا البحث، الذي يدور موضوعه حول ماهية أساسيات التحديث والإصلاح والتنمية السياسية العربية وهل أدت المشاركة السياسية الجماهيرية وخاصة تنظيماتها المتمثلة بالأحزاب السياسية على تحقيق الإصلاح السياسي في المجتمع العربي؟

لقد عالج الباحث هذا الموضوع من خلال الاعتماد على منهجين أساسيين لغرض التوصل الى الاجابة الشافية لهذا التساؤل أولها المنهج التاريخي الذي يهدف الى التعرف على الماضي الذي يوصل لمعرفة الحاضر ومن ثم نستطيع أن نرسم دراسة المستقبل، أما المنهج الثاني الذي اعتمده الباحث فهو المنهج التحليلي من أجل دراسة وتحليل ظاهرة التحديث والاصلاح السياسي ومن ثم تقويمها، وبناءً على ذلك تمت دراسة الموضوع وفق هيكلية البحث التي تتضمن خمسة مباحث، شمل الأول مدخل لمفهوم التحديث والاصلاح السياسي، وتناول المبحث الثاني متطلبات التحديث والاصلاح السياسي، عبر مناقشة قضايا التحرر من الاستعمار، وقضية الاندماج العربي ومن ثم الاعتماد على الذات، أما المبحث الثالث فتناول المشاركة السياسية عبر معالجة موضوع المشاركة في الدساتير العربية، ومناقشة واقع الاستقرار السياسي، ومن ثم سيادة ثقافة الحوار بدلاً من العنف. أما المبحث الرابع فعالج موضوع الاحزاب السياسية العربية عبر تناول عوامل نشأة الاحزاب تلك، وانتقال التجارب السياسية في الوطن العربي من الاحادية الحزبية إلى الحزبية المتعددة، أما المبحث الخامس فتناول ابعاد عملية الاصلاح السياسي في الوطن العربي وأهم الاشكاليات التي تواجهها، كما تضمن البحث الخاتمة التي أحتوت على أهم الاستنتاجات.

المبحث الأول

مفهوم التحديث والإصلاح السياسي

أن التطور حقيقة مميزة في الحياة كأفراد وجماعات ومجتمعات. وأن ما يربط هذا التطور هو التحديث والتنمية، اللذين يحدثان تحولاً يقع على التنظيم الاجتماعي، أي تدخل أوضاع جديدة على البناء الاجتماعي من نظم وعلاقات وتفاعلات اجتماعية نتيجة لانبثاق قاعدة جديدة لتنظيم السلوك على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس الوجود الاجتماعي.

أن هذا التطور المصحوب بالتغيير التي تتخذه عملية التنمية والتحديث والإصلاح السياسي قد يأخذ أشكالاً عديدة ومتفاوتة، فقد يكون على شكل ثورة، وقد يكون مفاجئاً وجذرياً وعنيفاً وقد تتخذ صورة إصلاح فيكون متمهلاً جزئياً وبطيئاً^(١). أن هذه الأشكال خلقت تداخلاً في المصطلحات المرادفة لعملية التحديث والإصلاح السياسي مثل التطور، التقدم، التحديث، التنمية، النمو..... الخ، والتي تدخل كلها ضمن عملية التطور المستمر نحو التغيير، إلا أن هناك فروقاً دقيقة تتجلى بينها لأجل الدخول إلى عملية تحديد مفهوم التحديث والإصلاح السياسي، ويمكن أن نحدد هذه المظاهر المتداخلة كما يأتي:

أ. ظاهرة التغيير السياسي:

يشير مفهوم التغيير إلى حدوث تحولات بنيوية تنظيمية على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف، أي أن التغيير السياسي يشير إلى مفهوم محايد يمكن أن يتضمن

(١) مقدمة عن التغيير والتنمية، د. عبد المنعم محمد بدر، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العربية، عمان، الأردن، ١٩٨٥، ص ٤٧١.

الى ما هو أحسن أو ما هو أسوأ، وهذا ما يمكن ملاحظته في الثورة الأمريكية وقيادتها للمجتمع الأمريكي نحو التقدم، وعملية وصول هتلر الى الحكم التي ساهمت في ظهور العنصرية والنازية ومن ثم تقسيم الدولة الألمانية عقب الحرب العالمية الثانية. بينما ظاهرة التحديث السياسي فهي ظاهرة تشير الى أدراك تنموي يتضمن حكم تقويمي^(١) يرتبط بمثل أعلى أو باهداف معينة أي بمعنى أنه تغيير إيجابي بالنسبة للبناء السياسي.

ب. ظاهرة النمو السياسي:

تشير ظاهرة النمو السياسي الى التزايد المستمر والتغيير المتواصل في الهياكل الاجتماعية- السياسية، ومن الملاحظ إن النمو السياسي يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي أي يتخذ أسلوب الاصلاح^(٢)، بينما يشير مفهوم التحديث السياسي الى عملية الإرادة والتخطيط والجهد المنظم لاحداث تغيير على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتسم هذه العملية بالعمق والجزرية والسرعة بحيث تأخذ كل جوانب النسق البنائي والوظيفي للمجتمع^(٣).

(١) مفهوم التنمية السياسية، عبد اللطيف القصير، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية،

طبع مكتب الطباعة المركزي- جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ١.

(٢) المشكلات السياسية في العالم الثالث، د.رياض عزيز هادي، مطابع التعليم العالي

في الموصل، اموصل ١٩٨٩، ط ٢، ص ١١٢.

(٣) د.عبد المنعم بدر، مصدر سابق، ص ٤٧٣.

ج. ظاهرة التغرب:-

وهي ظاهرة تميل الى عملية نقل وانتشار أنماط ثقافية ارتبطت بالتجربة الأوروبية الغربية، وتتضمن المؤسسات السياسية مثل البرلمان، الأحزاب السياسية، التقنية، الإدارة، القوة العسكرية، الألعاب الرياضية والموسيقى، أي نقل نمط ثقافي بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية، في حين تبنى عملية التحديث السياسي على أساس النقل الحضاري ولكن على أن يطوع ذلك النقل وفق النمط الثقافي السائد في البناء الاجتماعي بما يعزز عملية تحديث النظم والقيم، أي شكل آخر أن التحديث السياسي هو امتزاج الدخيل بالأصيل على أن تستفيد منه كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحيث لا يهدم الجديد كل قديم، ولا تؤثر القيم الداخلة على القيم الأصيلة ويصبح الإنسان سيداً لنظام لا عبداً خاضعاً لأوضاع وتقاليد عفا عليها الدهر^(١).

د. ظاهرة التمدن:-

وهي ظاهرة يتغير بموجبها الأسلوب التقليدي القديم لحياة المجتمع الى أسلوب أكثر حداثة ومعاصرة، بينما التحديث السياسي يقبل ظاهرة التحول الى ما هو أحدث وأكثر معاصرة كقيمة اجتماعية^(٢).

هـ. ظاهرة التنمية:-

وهي مجموعة التحولات في الهياكل الذهنية والمؤسسات كشرط لاستمرار التقدم الى أمام، وكما انها تعني كذلك القدرة على مواجهة الآثار والمشاكل السياسية المترتبة على عملية التغيير الاجتماعي بينما

(١) علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، د.قباري محمد اسماعيل، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٥٠١-٥٠٢.

(٢) د.عبد المنعم بدر، مصدر سابق، ص ٤٧٢-٤٧٣.

التحديث السياسي فهو حالة محددة من حالات التنمية تتسم بثلاث سمات:

- أ. نظام اجتماعي يعرف ظاهرة الابتكار والتجديد باستمرار دون أن يفقد تماسكه أو تضامنه الداخلي، بعبارة أخرى قبول فكرة التغيير كقيمة أساسية اجتماعية.
 - ب. أبنية اجتماعية متميزة ومتخصصة وقادرة على التكيف مع الظروف الجديدة.
 - ج. إطار اجتماعي قادر على توفير المهارات والمعرفة الضرورية للحياة في عالم متقدم تقنياً^(١).
- أي أن التنمية هي أحد اشكال عملية التغيير الاجتماعي، بينما التحديث هو حالة خاصة تشمل كل الظواهر المتضمنة لعملية التقدم والتغير والتمدن في المجتمع.
- من هنا يمكن القول أن التحديث السياسي هو عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي الى الشكل الحديث، أي انه سلسلة التغييرات الثقافية والبنائية التي تعتري الانساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع وتشير كذلك الى عملية التباين في البناء السياسي وعلمانية الثقافة السياسية، والقدرة على تحسين اداء النسق السياسي في المجتمع^(٢).

(١) عبد اللطيف القصير، مصدر سابق، ص ٢.

(٢) التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، د. حسين عبد الحميد أحمد رضوان، دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٨، ص ١٤.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

ويتضمن التحديث السياسي على:-

١. توسيع وتركيز السلطة وتوافر التمايز والتخصص وتكامل

البناءات السياسية.

٢. تعتبر المشاركة السياسية مظهراً مميزاً للتحديث السياسي ويتم

ذلك بممارسات اعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية في العمل

السياسي والاندماج النفسي في العملية السياسية، وتعتبر

المشاركة معياراً لوجود الدولة وتأكيداً لهويتها القومية، ومن

خلال المشاركة يدلي الافراد باصواتهم في الانتخابات، وتسمى

الجماعات طوعية التأثير على السياسة العامة، أو تنظم الى

الاحزاب السياسية المؤثرة في اختيار المرشحين للعمل

السياسي.

٣. علمانية النسق السياسي ويقصد بها معرفة الانسان لنفسه

ولعالمه من حيث أنه أصبح أكثر عقلانية وأقل اتجاهاً نحو

الدين^(١).

أي بكلمة أخرى يمكن القول أن التحديث السياسي يعني ظهور

النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية

التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية الخاصة والحرية

الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي والاقرار بشرعية الاحزاب

وجماعات الضغط، في إطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات

الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضماناً للحريات السياسية التي

تعد القيمة العليا للتحديث والتنمية السياسية.

أن هذا التحديد للتحديث السياسي يجعلنا أن ننوه الى أهمية

تضمينه آليات تتعلق أولاً بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن

(١) المصدر نفسه، ١٧-١٨.

أنتماهم الديني أو العرقي أو الفكري وأقامة نظام قانوني مبني على أساس الكفاءة والقدرة على الانجاز، وثانياً أهمية تحقيق النظام العام للدولة. للاستقرار السياسي الذي يعد من أبرز المعايير للتمييز بين الدول الديمقراطية المستندة على سياسة الاجماع والشرعية والتنظيم والفعالية وبين الدول الدكتاتورية الفاقدة لهذه العوامل.

وازاء مجتمعنا العربي فأن التحديث السياسي يتحدد في كونه تنظيم للحياة السياسية بما يترتب عليه حقوق والتزامات سياسية واجتماعية محددة تنطلق من الرابطة الاقليمية بين المواطن والوطن، ومن ثم تضحى التنمية السياسية في هذا الإطار هي:-

أ. أن تكون القومية والفكر القومي هي التعبير الرئيسي في الحياة السياسية.

ب. أن التحديث السياسي يعني تطوير المشاعر غير المترابطة وغير المنظمة بين الشعب العربي لإجل تحقيق درجة عليا من التكامل.

ت. ترسيخ المؤسسات السياسية المبنية على المشاركة السياسية الشعبية بحيث تمثل البناء القومي للمجتمع العربي، وبحيث تستطيع ترجمة مشاعر الولاء القومي الى سياسات وبرامج عمل^(١).

ويمكن القول أن التحديث السياسي في المجتمع العربي يتمثل بالظاهرة السياسية في إطار القومية وفي إطار مؤسسات الدولة القومية.

(١) النظرية السياسية والعالم الثالث، د.محمد مضر مهنا، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٣، ص ٨٦.

و- الإصلاح السياسي:-

على الرغم من اللغة المشتركة والسياسات الثقافية المشتركة وكذلك ما تبقى من القومية العربية الجامعة، فإن البلدان المكونة للمنطقة العربية تتباين بدرجة كبيرة في الحجم والسمات الطبيعية والسكان والمصادر وفي تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أنها تملك مقاربات متعددة نحو مدى المشاركة السياسية، ومدى احترام التعددية والحقوق المدنية والسياسية، ودرجة تطور المجتمع المدني وكذلك في توجهها إذا كانت (علمانية أو إسلامية) ولا تزال الخلافات الثنائية بين الدول العربية تلج وهي كثيراً ما تتفرق في المحافل الدولية أو الإقليمية، وبينما لا تعد المشاركة السياسية عامة منافية للسلام، فإن الديمقراطية لم تحرز القدر نفسه من التقدم في المنطقة العربية^(١)، ويذهب بعضهم إلى أن الصراع العربي-الإسرائيلي معرقل واسع للتقدم في المنطقة، وبينما يقر آخرون بأن هذا الصراع حاسم بشأن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإنهم يذهبون إلى أن الإصلاح السياسي سيبقى معطلاً إلى أن تتم مثل هذه التسوية، وفي هذه الحالة ستكون الشعوب العربية الخاسر الأكبر في ذلك، كما أن هناك عقبات أخرى أمام الإصلاح من بينها غياب الإرادة السياسية، من جانب أولئك الموجودين في السلطة، ووجود مقاومة ضد إدخال الإجراءات التي يمكن أن تبدو نزولاً عن الضغط الخارجي والتزاماً بجدول أعمال الديمقراطية الغربية^(٢)، والخوف من عواقب متصورة مزعومة للاستقرار تنتج عن دعم التعددية والقصور أو

(١) (مؤتمرات) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣،

تموز ٢٠٠٣، ص ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

الخمول من جانب اولئك الممسكين بالسلطة وضعف وانقسام احزاب المعارضة من دون وجود قادة ملهمين وموحدين، وغياب الضغط الشعبي مع ضآلة الوعي السياسي لأفراد المجتمع، وضعف وهشاشة منظمات المجتمع المدني.

المبحث الثاني

متطلبات التحديث والتنمية السياسية العربية

تعد الامة العربية من الامم الفريدة في المجتمع الدولي التي حققت وضعاً متقدماً من خلال اسهامها الماضي في الحضارة البشرية أو تردد الحديث عن صفاتها القومية، ولكن بعد سقوط الدولة العرية الاسلامية، نرى سريان التخلف على هذه الامة ولعدة قرون، ولاجل السيطرة والقضاء على هذا التحدي المتمثل بالتخلف يجب الاسراع بتنمية وتحديث سياسي شامل، أي اجراء عملية تغيير وتقدم جذري في كل مجالات الحياة العربية وعلى كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا وحده يجعلنا نعيش حضارة العصر بما تحمل من تنمية وتحديث.

ولاجل السير نحو تحقيق تنمية وتحديث عربي ينبغي الانطلاق من خصوصية البيئة العربية ليتسنى لنا الالمام بها لكي نظهر الشخصية العربية في أي خطوة نحققها الى امام، خاصة ونحن نعيش في تجمع مع (اسرائيل) التي يعدها الكثير أوروبا الشرق الاوسط، وكذلك نعيش عقدة التفوق الاوروبي، التي تغذي اطماع اوروبا والولايات المتحدة الامريكية لاجل التوسع وفرض المزيد من التبعية والسيطرة على سياسات الاقطار العربية واقتصادياتها.

لهذا فإن الالمام بالبيئة العربية يستدرجنا الى أهمية وضع شروط أساسية لاجل الدخول الى تنمية وتحديث عربي، ويمكن أن تتمثل كما يأتي:-

المطلب الأول: (التحرر من اغلال التبعية)

من العبث التكلم عن التنمية والتحديث السياسي العربي قبل التحرر من التبعية التي فرضتها الحقبة الاستعمارية، حيث أن التحرر من قيود التبعية بكافة اشكالها هو الشرط الاساسي لامكان التحديث، وأن التناقض بين التبعية والتنمية تناقض اصيل وكامل لا يقبل أنصاف الحلول^(١)، لان تخلف الاقطار العربية هو نتاج أصيل للتبعية الاستعمارية التي سببت تحطيم التوازن القديم لاقتصاديات البلدان المتخلفة^(٢).

لقد كان لأثر الاستعمار خلق حالة من التبعية الاقتصادية بالاعتماد على الغرب في كل ما تحتاجه من المواد المصنعة، وجعل الاقطار العربية تعتمد فقط على سياسة تصدير السلع الاولوية، ومن ثم أن الفائض الاقتصادي في المجتمع العربي استغل في أغراض غير انتاجية بأغراض تهم رفاهية شيوخ القبائل وكبار الملاكين وجهاز السلطة الذي يخدم تلك الاوضاع، أو يحول الى بنوك القوى الرأسمالية الذي يستثمر الفائض لزيادة معدلات التنمية لمجتمعاته^(٣).

ويلاحظ أن تواجد الاستعمار قد تعزز ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل على مستوى التبعية السياسية، حيث أن العديد من

(١) في التنمية العربية، د.اسماعيل صبري عبد الله، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ط١، ص٢٥-٢٦.

(٢) د.رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص٤٩.

(٣) د.اسماعيل صبري عبد الله، مصدر سابق، ص٢٦.

الاقطار العربية لها ولاءات سياسية وليس فقط ولاءات اقتصادية، وقد توضحت هذه الولاءات عبر السماح ببناء العديد من القواعد العسكرية في الارض العربية مثل قاعدة الظهران الجوية الامريكية، والقاعدة الجوية ومحطة الاتصالات الالكترونية والمراقبة في سيدي يحيى في المملكة المغربية، والقاعدة الملكية الجوية في جزيرة المحرق، وقاعدة الجفير في البحرين، ومطار الصخير في المنامة، القاعدة الجوية في منطقة الذبية، المطار العسكري في مسقط، القاعدة الجوية في المغيرة وأخرى في الجبل الاخضر، والقواعد الجوية في خميس مشيط وتبوك في السعودية^(١).

وترسخت هذه الولاءات خلال الحرب العدوانية على العراق في ١٩٩١/١/١٧ حيث قدمت أقطار الخليج العربي، ومصر، وسوريا والمملكة المغربية الدعم المادي والمالي والعسكري للولايات المتحدة لاجل ضرب العراق، وكانت تلك الخطوة سبباً في أن يتواجد الاستعمار مباشرة في الارض العربية، وتعزز تواجده فيما بعد اتفاقات عسكرية ثنائية عقدتها الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا مع كل قطر خليجي على حدة عام ١٩٩٢، وكان هذا التواجد سبباً في قبضة الاستعمار على الموارد العربية وخاصة النفط الذي يعد أهم سلعة اقتصادية.

وأخيراً أدت هذه الولاءات وخاصة بعد انحسار الدور الروسي الى تصفية القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر مدريد ١٩٩١ اتفاقات أوسلو ١٩٩٥ بين الفلسطينيين و(الاسرائيليين) والتي فسحت المجال لاتفاقات عربية مع الكيان الصهيوني، وبالتالي السير في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي دعا إليه شيمون بيريز والذي دعا إلى

(١) مجلة الطليعة العدد التاسع سنة ٣ آذار ١٩٨٥، ص ٤٢-٤٤.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

وضع الخبرة الاسرائيلية والاقتصاد العربي في إطار عمل مشترك في منطقة الشرق الاوسط.

أن كل ذلك يدعونا للقول أن شرط أزالة التأثير الاستعماري من المنطقة، وإلغاء أو تخفيف تبعية الاقتصاد العربي ومن ثم استثمار الناتج القومي العربي الذي يزيد عن حاجة المجتمع الضرورية في زيادة الانتاج يجب أن يتم بقوى سياسية تقود التنمية والتحديث السياسي، أي ربط عملية الاستقلال السياسي والاقتصادي بعملية التحرر الذي به تسترد حرية الارادة الوطنية المهيمنة على القطاعات المسيطرة على الاقتصاد القومي، وثانياً خلق قيادة وطنية قادرة على استثمار وسائل الانتاج الاساسية وتوجيه النظام الاقتصادي وأخيراً ازالة القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة العربية الذي أخذت الدول الخليجية العربية، خاصة بعد أزمة الكويت، تعويض المستعمر عن نفقاته.

أن شرط التحرر من الاستعمار سوف يكفل مستوى معيشي افضل لغالبية الشعب العربي وحياء أفضل الى المستوى المادي والاقتصادي والثقافي مما يؤدي الى وضع أهداف للسياسة الاقتصادية تتجاوز الناتج القومي لتمتد بتحديد أهداف قيمية يتفق عليها المجتمع العربي نفسه ومن أهمها قيمة الحرية والعدالة الاجتماعية وقيمة التواصل الانساني، وتحقيق هذه القيم يمكن أن تتحقق معدلات مرتفعة من التنمية والتحديث السياسي الذي يؤمن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية^(١).

(١) النظرية الغربية والتنمية العربية، التنمي اعربية/ الواقع والطموح، د.نادية رمسيس، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ط ١ ت ٢ ١٩٨٤، ص ١٩١-١٩٢.

المطلب الثاني: الاندماج العربي

لأجل التطرق عن تحديث سياسي عربي شامل وعميق وثابت لابد من شرط تحقيق مستوى معين من التوحد العربي والذي يجب أن يبدأ وفق صيغ التعاون المنسق يمتد الى التكامل فالاندماج لينتهي بالوحدة، حيث أن المنطقة العربية تعد العمق السياسي والاقتصادي لكل أقطارها سواء أريد بذلك العمق أن يكون سوقاً للسلع والخدمات، أو مدى لاندماج مؤسسات الانتاج أفقياً أو عمودياً أو مصدراً للموارد البشرية أو المادية، أو سياجاً أميناً للمكتسبات الانمائية، أو قاعدة صلبة للأمن القومي^(١).

ويلاحظ أن أهم ما طرأ على الساحة العربية هو ظهور ما يعرف بالدولة القطرية أو الاستقلال السياسي المجزء عند انتهاء الحربين العالميتين ليتجاوز تعدادها أكثر من عشرين دولة تشترك بصفات وكما يأتي:-

أ. ترسيخ أطر الدولة القطرية التي وجهت عنايتها بوضع خطط للتنمية والتحديث الاجتماعي والاقتصادي وحسب الامكانات المادية، تخص اهتماماً خاصاً بنشر التعليم واقامة المرافق المادية والحديث عن طرق ومبادئ ووسائل اتصال ومستشفيات وملاعب رياضية لا أكثر^(٢).

ب. تباين أنظمة الحكم في اقطار الوطن العربي، ففي بعضها يسود النظام الملكي، وأخرى نظام جمهوري وقسم منها نظام الامارة

(١) التنمية العربية والمثلث الحرج، التنمية العربية/ الواقع والطموح، د.يوسف صايغ، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢) التحديث في المجتمع العربي، مصطفى عمر التنير، مجلة المستقبل العربي عدد ١٢٨ ت ١ ١٩٨٩، ص ٥٣-٥٤.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

أو السلطنة الذي يشبه إلى حد بعيد النظام الملكي، أن اختلاف أنظمة الحكم ستتبع اختلاف المؤسسات التشريعية والتنفيذية وآليات عملها، ومن ثم عكس في تباين النظم الاقتصادية، حيث تبنى بعضها النظام الرأسمالي وآخر الاشتراكي، مع فوارق واضحة في التطبيق سواء مع النظام الأول أو الثاني. أن هذه المتغيرات السابقة الذكر أدت إلى ظهور عقبة في تحقيق الاندماج الإقليمي، حيث نظر إلى الاندماج الإقليمي بأنه يحد من حرية العمل الوطني أو السيادة الوطنية، ومصدر للسيطرة من قبل دولة واحدة أو أكثر من البلدان الأقوى على بقية البلدان الضعيفة^(١).

أن هذا التخوف الذي تبديه الاقطار العربية يمكن أن يتبدد من خلال التذكير أولاً على الرغم من احتلال الانظمة في أوروبا فأنها تسعى جاهزة في سبيلها لاجل تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وفق اتفاقات ما سترخت وكذلك دعم السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي لاجل تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة، وإذا كانت خطوات التوحيد بينت أفق التشابه في سياساتها الليبرالية وهيكلتها الاقتصادية، فإن التوحيد العربي يمكن أن يترسخ بمقومات أقوى من الجماعة الأوروبية تتمثل بالتراث واللغة العربية الواحدة والتاريخ المشترك والمصير الواحد لمجموعة قومية استمرت آلاف السنين، وثانياً لأن الاقطار العربية تتميز كل منها بعجز في مورد أو أكثر، فتحقيق عملية التنمية والتحديث في كل قطر من الاقطار العربية يفرض أن تبحث عن مصادر لاستكمال هذه الموارد، والأولى بها أن تعتمد على موارد بعضها البعض لأن ذلك ما يحقق زيادة المنافع لمجموعها، وخاصة أن

(١) العوامل المعوقة والدافعة للتنمية في المجتمع العربي، دراسات في المجتمع العربي، د. خالد الحامض، مصدر سابق، ص ٥٢٦-٥٢٧.

العالم يسير وفق نظام العالمية، وذلك النظام الذي يمكن بتداخل وتنافس اقتصاديات البلدان الواحدة بالآخرى، وأن هذا التدخل يؤدي الى تنافس اقتصاديات البلدان المتقدمة الضخمة مع اقتصاديات البلدان العربية الصغيرة التي قد تكون متخلفة أو في مرحلة النمو مما يؤدي الى عدم امكانية منافسة الشركات العالمية في كثير من المشاريع الاقتصادية المطروحة في السوق العالمي، ولهذا وفي ظرف سير النظام الدولي الاقتصادي الى العالمية نرى أن اتفاق الاقطار العربية على مستويات معينة في الاعداد الاقتصادية وترك الخلافات السياسية جانباً، يمكن أن يحقق نوع من التوحد لاجل منافسة الشركات العالمية الضخمة ذات الارصدة والرساميل العالمية، وبالتالي تدخل الى السوق العالمي بقوة في كسب المشاريع المطروحة فيه^(١).

ان ذلك يمكن أن يغري بلداً عربياً في القبول ببعض القيود لاجل الاقتناع بأن المزايا التي سيحققها من جراء هذا الاندماج سيساهم في تعجيل التنمية الاقتصادية والوطنية، خاصة عندما تقتنع الحكومات والرأي العام بضرورة احترام قواعد المشاركة القائمة والوفاء بالتزاماتها، حينئذ يمكن أن يتحقق الكثير من التحديث على المجتمع العربي أولاً خاصة عندما توضع صيغ لاقامة مؤسسات اقليمية تكفل بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ثانياً من خلال استخلاص المصلحة المشتركة للمنطقة، والمساهمة في اعداد برامج العمل والدراسات الاقليمية وتنسيق السياسات وتعزيز التضامن الاقليمي^(٢)،

(١) ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، د. عبد الحميد ابراهيمي،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ط٤، ص٢٩٦.

(٢) اخذت فكرة العالمية من محاضرة الاستاذ الفاضل د. وميض مجال نظمي بتاريخ

ع/ك ١٩٩٥/٢ والاستاذ د. محمد ربيع في محاضراته بتاريخ ١٩٩٤/١١/٥.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

الذي هو أهم درجة في تحقيق التحديث السياسي لأنه قد يؤدي الى تكامل الجزء مع الكل ويعطي شعوراً للشعب العربي بالانتماء لوطنهم الكبير.

المطلب الثالث: الاعتماد على الذات

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يمكن أن تحرر الشعب العربي من التبعية وتحقيق التنمية والتحديث، حيث لا يمكن التكلم عن تنمية وتحديث سياسي والوطن العربي يستورد معظم غذاءه من الدول الأجنبية التي قد تفرض مع استيراد الغذاء قيوداً على قراره السياسي وتضعه بمستوى التبعية.

أولاً: حيث يتوضح انخفاض وعجز في الاكتفاء الذاتي للإنتاج للفترة ما بين (١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٩١) فبعد أن كان الاكتفاء الذاتي عام ١٩٨١ نحو ٦٢% أصبح عام ٨٥ نحو ٤٠% وفي عام ١٩٩١ نحو ٣٧%، ويأتي هذا العجز نتيجة لصغر الرقعة الزراعية التي تستثمر في الوطن العربي حيث تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو ٢٢٠ مليون هكتار لا يستغل منها سوى ٤٠ مليون هكتار، وتقدر الموارد المائية المتاحة عام ١٩٩١ نحو ٣٥٠ مليون متر مكعب لا يستثمر منها سوى ١٧٠ مليون متر مكعب^(١).

ولكون الإنتاج الزراعي العربي يميل الى سد حاجة الاستهلاك المحلي فقط ولاعتماد الزراعة على وسائل الإنتاج الزراعي البدائية التي لا تواكب التطور العلمي والتقني، يجعلنا أن نقول، ومن أجل تحقيق تنمية وتحديث سياسي، وفي ظل نظام يميل نحو العالمية في الاقتصاد، أهمية استثمار سلة الغذاء لتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي وتصدير ما يفيض من الغذاء ثانياً، وأخيراً منافسة الشركات

(١) د. عبد الحميد ابراهيمي، مصدر سابق، ص ٢٩٦-٢٩٧.

العالمية في السوق العالمي، وذلك من خلال متغيرات تتمثل في توجيه الرأسمال العربي للاستثمار في المشروعات العربية الزراعية التي يمكن اقامتها في اقطار ذات الامكانيات الزراعية والتي لا يوجد لديها رأسمال كاف مثل مصر والسودان أولاً، وتحديث القطاع الزراعي من خلال استخدام الاساليب الزراعية المتطورة والاستفادة من معطيات العلم في الزراعة ثانياً، وتوسيع مساحة الرقعة الزراعية في إنشاء السدود وخزانات الماء واستغلال المياه الجوفية وتحلية مياه البحر ثالثاً، واخيراً رسم سياسة عربية متجانسة في الانتاج الزراعي على أساس نوع من التخصص المتكامل، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الميزة النسبية الاقتصادية لكل قطر عربي وعلى أساس الامكانيات المتوفرة لديه^(١).

ثانياً: لا يمكن الحديث عن تنمية وتحديث الاصلاح السياسي دون تحقيق واكتساب نسبة عالية من التكنولوجيا ليتسنى الخروج من تبعية الدول المالكة لها، ومن ثم ممارسة الاستقلال والاعتماد على الذات، لأن اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطينها يدعم الفعاليات القومية والقطرية ويجعلها مسايرة مع معطيات واحتياجات المجتمع العربي واهدافه الاستراتيجية وفي مقدمتها الامن القومي بشتى جوانبه والتصنيع الاساسي^(٢).

حيث أن شراء منتجات العلم والتكنولوجيا واستخدام الخبرة الاجنبية المؤسسية أو الفردية المؤهلة يجب أن يكرس لإجل التنمية

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢، جامعة الدول العربية، تحرير

صندوق النقد العربي، أبو ظبي ص ٣٧، ٤٠، ٤٥

(٢) مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، المنظمة العربية

للتنمية الصناعية بغداد ١٩٨٩، ط ١، ص ٣٤-٣٥.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

العربية من خلال توطين العلم والمهارات التقنية في المجتمع وقبول كل ما ينطوي عليه هذا التوطين من تغيير في التقاليد الاجتماعية والثقافية، وفصل الأسواق الوطنية في الاندماج العميق بأسواق الدول الأجنبية، وجعل الأسواق القطرية سوقاً مشتركاً لممارسة التكنولوجيا الذاتية، لهذا يوصف الجهد العربي الاستثماري للتكنولوجيا حالياً ليس جهداً انمائياً صحيحاً يهدف إلى تطوير المؤسسات الوطنية وينقل المهارات والخبرات التنظيمية التي يمكن تطبيقها من جديد في ظروف مماثلة بل ومختلفة، حيث أن أسلوب التعاقد مع الشركات الأجنبية على أساس تسليم المنشآت جاهزة لا يسمح بأي نقل فعلي للتكنولوجيا، لأن التكنولوجيا لا تكمن في التجهيزات بل في المعرفة التي تسمح بتصميم وانتاج التجهيزات، وكذلك فإن الكثير من الاقطار العربية (خاصة الخليجية) تدعو إلى الاستيراد العشوائي والمكثف للخبرات التكنولوجية خارج إطار أي خطة محلية واضحة المعالم لتأمين نقل فعلي للتكنولوجيا الصناعية الحديثة^(١)، وهذا يساهم في استمرار واحتكار التكنولوجيا فقط للغرب ومن ثم استمرار التبعية العربية له.

ويمكن القول أن برامج التنمية وخطط التقدم الحضاري العربي بصدد نقل التكنولوجيا لا تكمن بعملية النقل الحضاري فقط وإنما المهم هو تطويع هذه التكنولوجيا^(٢)، ويتطلب لانجاز هذا الهدف ثلاث

(١) مؤشرات قطرية للتنمية العربية، التنمية العربية، الواقع والطموح، إبراهيم العيسوي، مصر سابق، ص ٢٥٧.

(٢) البعد التكنولوجي للوحدة العربية، انطوان زحلان، مركز د.و.ع، بيروت ١٩٨١، ط ١، ص ١١٤-١١٦.

اتجاهات تتعاقد لتطوير قدرة ذاتية في نقل وتطوير العلم والتكنولوجيا وتتمثل كما يأتي^(١):-

١. انتشار وتطوير الفنون الانتاجية التقليدية والتي قد تكون تعرضت للانقراض او الاهمال بسبب الغزو التكنولوجي الغربي في إطار التنمية.
٢. التوصل الى التكنولوجيا المتصلة بالانتاج الحديث في الصناعات الاساسية اللازمة للبيئة التحتية للتطور التكنولوجي والصناعي ولخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الانتاج الصغير القائم على تطوير التكنولوجيا التقليدية.
٣. دعم البحث والتطوير في مجال العلم الحديث والتكنولوجيا مع التركيز على بعض الميادين التي يتوقع لها أن تكون رائدة في التطور الانساني ككل، وأن تكون لها أهمية حاسمة في الصراع التكنولوجي مستقبلاً مثل الالكترونيات الدقيقة والمعلوماتية وبما يخدم تطوير التكنولوجيا التقليدية والحديثة ودمجها في بناء تكنولوجي متميز.

من ناحية أخرى نرى من الاهمية إدخال التكنولوجيا في ميادين الصناعة الحربية التي تعد مهمة للحفاظ على الامن القومي العربي لما يواجهه من تحديات خارجية أولاً، ولكي لا يستمر هذا الوطن أسيراً في فلك التبعية السياسية للدول المصدرة للسلاح، لذا فإن التعاون بين الاقطار العربية وتبادل الخبرات وإعطاء قسم من الاموال التي تبذر في شراء السلاح، لدعم المشروع المشترك للصناعة الحربية وفق قوانين واعراف تؤمن المصادقية لاجل إزالة الشكوك العربية المتبادلة وبالتالي تحقيق تنمية حربية ذاتية، اضافة الى ما تستورد الاقطار العربية لاجل

(١) د.قبارى محمد أسماعيل، مصدر سابق، ص ٥٠١.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

الحفاظ على الاستقلال السياسي والاقتصادي أولاً ومن ثم الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي ثانياً.

المبحث الثالث

المشاركة السياسية

تحتل المشاركة السياسية جانباً مهماً وكبيراً من عملية التحديث والتنمية والإصلاح السياسي، حيث تعني إمكانية الشعب في المساهمة سياسياً كأفراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي، كأفراد يمكن أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً، غير أنه كثيراً ما تكون مشاركتهم أكثر فعالة من خلال العمل الجماعي كأعضاء في تنظيمات مجتمعية، وتعد الأحزاب السياسية إحدى المؤسسات الرئيسية لاجل تحقيق التحديث السياسي لأنها تضمن مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

ولقد كان لظهور قوى سياسية جديدة نتيجة للتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن تحصل هذه القوى على درجة معينة من الاستقلالية السياسية، وأن تتجسّد جهود الشعب في المشاركة بالحياة السياسية وتنهّار القوى السياسية القديمة المستبدّة^(١)، ولقد كان لسعي الشعب بجعل السلطة بيده أن يكون هناك اعتراف بتجمعات الأفراد للدفاع عن إرادتهم ومصالحهم على ضوء ما تملكه كل مجموعة منها الحق في التعبير^(٢).

من هنا يمكن القول أن الضمان الوحيد لأن تكون السلطة السياسية معبرة عن الشعب ومصالحه، ولأجل ممارسة التحديث

(١) عن غياب التنمية في الوطن العربي، التنمية العربية/ الواقع والطموح، د. نادر فرجاني، م. د. و. ع، بيروت ١٩٨٤ ط٤، ص ٦٥.

(٢) د. حسين عبد المجيد أحمد رضوان، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.

السياسي يجب أن تقوم السلطة على مشاركة سياسية شعبية فاعلة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، أو الشعب في أن يكون له نصيب في اتخاذ القرار مع وزن في توزيع عادل لثمار النشاط الاجتماعي - الاقتصادي المادي والمعنوي.

أن مثل هذه السلطة للشعب تمكنه الخوض في غمار التغيير الاجتماعي - السياسي الجذري الذي يشكل لب عملية التحديث ويؤكد الهوية العربية المستقلة في النموذج العربي للتحديث^(١). ويمكن دراسة المشاركة السياسية العربية في ثلاث مستويات رئيسية وكما يأتي:-

المطلب الأول: المشاركة السياسية في الدساتير العربية

تبرز أهمية التنظيم والبناء المؤسسي في المشاركة السياسية أو وفق صيغ دستورية وقانونية، أساس توجيه الجهود وأدارة الصراع خاصة في المجتمع العربي لانه مليء بالحيوية والحركة والافكار الفردية والمقومات المطلوبة لنهضة عربية حضارية، ولتحقيق ذلك نرى أن الدساتير العربية أقرت التنظيمات والجمعيات وخاصة الاحزاب السياسية، واستندت بذلك على مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعب العربي وحياته وتطبيق القاعدة الاساسية التي تعتبر الدولة اقليماً وشعباً وحدة لا تتجزأ، وهذا ما يتجلى في الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧١ المادة ٢٦ (يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفي أغراض الدستور وضمن حدود القانون)، دستور المملكة المغربية عام ١٩٧٢ الفصل الثالث (الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس

(١) الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، د.نعمان الخطيب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٠٧.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

الجماعية والفرق المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وأن نظام الحزب الوحيد غير مشروع)، دستور مصر عام ١٩٧٨ المادة الخامسة منه تتضمن على (يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب)، دستور الكويت عام ١٩٦٢ المادة ٤٢ منه (التأكيد على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة) وكذلك تبنت الدساتير العربية مبدأ سيادة الشعب، ففي مصر المادة ٣ من الدستور ١٩٧٨ (أن السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبني في الدستور)، الدستور المؤقت العراقي عام ١٩٧١ المادة الثانية (الشعب مصدر السلطة وشرعيتها) الدستور السوري عام ١٩٧٣ الفقرة ٢ من المادة الثانية (السيادة للشعب ويمارس السلطات على الوجه المبني في الدستور)، دستور ليبيا عام ١٩٦٩ المادة الاولى (ليبيا جمهورية ديمقراطية، السيادة فيها للشعب)، دستور السودان المادة الثانية (أن السيادة في جمهورية السودان الديمقراطية للشعب ويمارسها عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية الدستورية)، دستور البحرين عام ١٩٧٣ الفقرة ٢ من المادة الاولى (نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات)، واخيراً الدستور الجزائري الصادر عام ١٩٧٦ المادة الخامسة منه (أن السيادة الوطنية ملك الشعب يمارس عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين)^(١).

أن تحليلاً لهذه الدساتير تتبين المشاركة السياسية الشعبية من خلال إعطاء حرية العمل الجماعي وجعل السيادة ملك للشعب، ولكن عند تحليل الأمر الواقع نرى ما يأتي:-

(١) د.نادر فرجاني، مصدر سابق، ص ٦١.

١. أن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في معظم الاقطار العربية هما بيد حاكم وجماعة صغيرة من المريرين والتابعين، ثم تتوزع مسؤوليات التنفيذ بيد جهاز اداري لتتحكم القيادة السياسية في الشؤون الداخلية والخارجية، وهذا ما يتوضح في الكويت واقطار الخليج العربي والسودان، مصر، ليبيا، وسوريا، والعراق، حيث رغم اقرارها الحق في تكوين الاحزاب والجمعيات الا أن الواقع العملي يبدو غير ذلك، حيث أن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية، وليس أمام الشعب سوى قبول قرارات القيادة السياسية الملهمة والامثال لتوجيهاتها والوقوف معها في السراء والضراء، ويعكس شكل هذه المشاركة بالنموذج البطريركي حيث يتجه القرار من أعلى الى اسفل ولا يسمح بالرأي المخالف الا في حدود ضيقة لان القيم الثقافية التي تتحكم في اتخاذ القرار هي من نوع القيم العمودية التي تبارك التأييد وتحث على التضامن^(١). ولهذا يمكن القول ان الارادة السياسية الشعبية العربية لا تملك امكانات الضغط والاستحواذ على وسائل القيادة السياسية في معظم الاقطار العربية، مما أدى الى تهميش دورها وتحويله تابع لها وهذا خلق معضلة في تحقيق تحديث سياسي أو تطور حضاري لا يمكن أن يبدأ ويستمر عطاؤه الا عندما يصبح في قدرة الارادة الاجتماعية توجيه الارادة السياسية.

٢. ومن خلال تحليل الدساتير العربية الأنفة الذكر، نجد ان هذه الدساتير اولت كشرط من متطلبات المشاركة السياسية والديمقراطية تمكين الافراد من الاختيار بين احزاب سياسية متنافسة والادلاء بأصواتهم في انتخابات حرة وبطريقة الاقتراع السري، ولكن الذي يلاحظ أن

(١) د.نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص٢٠٦، ص١١٥-١١٦.

أمر تداول السلطة في الاقطار العربية محتكر بيد الفئة الحاكمة التي أقرت هي نفسها المشاركة السياسية وحق التنظيمات السياسية في التنافس والسيادة ملك الشعب، قد تبين في عدم إعطاء الاتجاهات المعارضة فرصة جدية لان آليات السلطة العربية لم تعطي أو تشجع لاقلية اليوم تصبح في الاغلبية غداً، وهذا مما يؤدي الى عدم مصداقية الدساتير العربية، لان جوهر الديمقراطية هو حقوق الانسان السياسية والاجتماعية أولاً او تعدد الاتجاهات السياسية ثانياً وامكان تداول السلطة ثالثاً^(١)، وهذا ما يلاحظ في انتخابات الرئاسة المصرية عام ١٩٩١ أو التونسية ١٩٩٠ واليمنية ١٩٩٤ لم يكن سوى مرشح واحد هو مرشح الحزب الذي يحكم في السلطة رغم أن هذه الانظمة تقر في دساتيرها على الديمقراطية والتعددية الحزبية والتنظيمية، وهذا أن دل على شيء فيدل أن الاحزاب الحاكمة في السلطة والتي كانت قد اعلنت النضال من أجل الديمقراطية لا تمارس الديمقراطية في حياتها الداخلية، وكذلك لا تمارس هذه الديمقراطية في التعامل مع الاحزاب والاتجاهات التقدمية الموجودة معها في الساحة نفسها مع أن التعامل الديمقراطي بين التنظيمات السياسية وهي في المعارضة هو أفضل مدارس أسس المشاركة السياسية الديمقراطية الشعبية^(٢). وقد كان أثر هذه المشاركة المشوهة ظهور جماعات ضغط ونوادي واحزاب سياسية تأخذ اشكالا من العنف المتطرف واثارة التوترات لاجل تحقيق مستوى معين من الديمقراطية والمشاركة السياسية وهذا ما نراه في احزاب المعارضة في مصر والجزائر.

(١) مصطفى عمر التتير، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٢) نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، التنمية العربية، الواقع والطموح، د. علي خليفة الكواري، مصدر سابق، ص ٧٦-٧٧.

٣. ويتجلى من خلال تحليل الدساتير العربية الآنف الذكر، أن المشاركة السياسية تعني مساهمة اتجاهات سياسية مختلفة، وهذه العملية تحتل الاجتهاد، والخلاف في الرأي هو وسيلة اكتشاف الحل الصحيح، وان الانفراد بالرأي هو الوسيلة المضمونة لارتكاب الاخطاء، لذا فتعدد الاتجاهات المنظمة وحققها في مخاطبة الناس هي خطوة في جعل الشعب في النهاية هو الحكم في ترجيح أحد الاتجاهات، وبذلك نقدر أن نصل الى قمة المشاركة السياسية في صنع القرار وتحمل المسؤولية، وأن مثل هذه الديمقراطية سوف تتجاوز ديمقراطية التمثيل الذي يمارسها المواطن العربي من خلال مندوبه في البرلمان دون أن يمارسها ممارسة يومية^(١)، وهذا ما يتوضح من خلال انتخاب مجالس النواب في العديد من الاقطار العربية مثل الاردن، مصر، التي تأخذ بالاطار الليبرالي في مجالسها الوطنية البرلمانية حيث ينتهي دور المواطن عند الانتخاب، والتي قد يجبر المواطن على ادلاء صوته لمرشح معين تحت متغيرات القهر والاجبار وشراء الاصوات لصالح الحزب الحاكم، وهذا عكس ما ترتأيه ديمقراطية المشاركة السياسية في الاستمرار مع المتغيرات والتطورات الجديدة، وتعبئة الشعب عنها لاتخاذ قرارات يتحملها الشعب نفسه، من هنا تظهر مصداقية السلطات الوطنية العربية في تبنيها المشاركة السياسية من عدمه، لتكون عملية التحديث السياسي هي عملية تخدم مصلحة الوطن والامة.

أما هذا التشويه للمشاركة السياسية يجعل من المواطن العربي مواطناً لا يشارك في اعداد الجسم الاجتماعي والسياسي (الوطن) الذي يعيش فيه ولو أنه عضو فيه، ولا يشارك في القرار أو المتغيرات التي

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله، مصدر سابق، ص ١٨٢.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

تمس الجسم الاجتماعي والسياسي للوطن، ولم يطرأ أي تغيير على المجتمع العربي منذ تحقيق الاستقلال عن الاستعمار طالما استمرت المشاركة بهذا المستوى^(١).

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي وصيانة الامن الاجتماعي وتوفير السلامة العامة من المتطلبات الأساسية لتوفير الطمأنينة بين أفراد المجتمع لاجل تحقيق مشاركة سياسية واسعة وجدية، وهذا يتوضح من مدى مساهمة الجماعات المختلفة في المجالس النيابية مقارنة مع نسبة السكان، ونسب تمثيل الفئات الصغيرة والفقيرة في المجالس النيابية وعدم ارغامهم بالقهر والقوة في التصويت لصالح مجموعة معينة^(٢) أولاً، وثانياً مدى بقاء الحكام والمسؤولين والمؤسسات الدستورية في مواقعها ومهامها ومدى ثبات القوانين ومرونتها مع تطور الظروف الدولية^(٣)، واستناد القائمين على الحكم عليها، وثالثاً مدى صيانة حرية المعارضة السياسية والصحافة إضافة الى حرية الرأي في سر وحرية^(٤).

وقد اتخذ عدم الاستقرار السياسي في الاقطار العربية أشكالاً متعددة أولها الأشكال تمثل في الانقلابات العسكرية مثلما حصل في السودان وموريتانيا حيث لعب الجيش دور غير اعتيادي في الحياة

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله، مصدر سابق، ص ١٨٢.

(٢) د. اسماعيل صبري عبد الله، مصدر سابق، ص ١٨١.

(٣) أزمة علم الاجتماع، أم أزمة المجتمع، نمو علم اجتماع عربي، محمد شقرون، م.د. الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) بيروت ١٩٨٩، ط ٢، ص ٧٤.

(٤) ابراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

السياسية مما أثر على سير عملية التنمية والتحديث السياسي ومن ثم جمود عملية المشاركة السياسية.

أما الشكل الثاني في عدم الاستقرار هي الحروب الاهلية التي كان لها دور في تعطيل عملية المشاركة السياسية من خلال تهديد الاستقرار السياسي وثبات مؤسسات الدولة وقوانينها، ومن ثم إطفاء دور الشعب في اتخاذ القرار المناسب لحل هذه الازمات لاستغلاله من الفئات القائدة لهذه الحروب الاهلية وهذا ما نراه في الحروب الاهلية في لبنان التي امتدت عشرة سنوات، والصومال منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن، واليمن في عام ١٩٩٤ ولازال الصراع مستمراً مع الحوثيين ومع الجنوبيين المطالبين بالانفصال.

كما ويأخذ الشكل الثالث في عدم الاستقرار السياسي نتيجة وجود حركات تمرد وانفصال تلك التي أثرت على الوحدة الوطنية وعلى المؤسسات الدستورية لهذه الوحدة التي تصون المشاركة السياسية، ومن ثم تؤثر على شعور الشعب بالولاء لوطنهم واعتزازهم بالانتماء اليه وهذا ما يلاحظ من خلال انفصال جنوب السودان في شباط ٢٠١١ والاستقلال شبه الكامل الذي يعيشه اقليم كردستان العراق منذ عام ١٩٦١، ورغبة جنوب اليمن في زعزعة الوحدة الوطنية لليمن ومؤسساتها التي ترسخت وفق صيغة المشاركة السياسية في وضع دستور الوحدة عام ١٩٩٠ ولازال الاضطرابات من اجل الانفصال مستمرة حتى يومنا هذا.

أما الشكل الرابع من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي المهدد للمشاركة السياسية هو بروز صراعات حزبية ودينية وطائفية عنيفة، نتيجة لعدم التكيف المتبادل مع المؤسسات الموجودة في الدولة، مما يؤدي الى ظهور سياسيين فاعلين على الساحة العربية متخذين من

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

صيغة العنف المتطرف كوسيلة لتحقيق المصالح والمطالب، وهذا ما يلاحظ في الحركات الإسلامية الموجودة في الجزائر ومصر، ففي الأولى غدر بها في انتخابات عام ١٩٩١ حيث الغيت الانتخابات التي افزت بها جبهة الانقاذ بزعامه عباس مدني لتتوجه الى صيغ العنف لاجل تحقيق مطالبها، وفي الثانية كان نشاط هذه الحركات نتيجة عدم الرضا على سياسات الحكام المصريين في الانفتاح مع الغرب والتعامل مع اسرائيل. أن هذا ساعد على عملية الارباك في الاستمرار بعملية المشاركة السياسية في هذين البلدين ومن ثم زعزعة المؤسسات السياسية والدستورية فيها.

ان هذا يجعلنا أن نقول مع هنكتون أن تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وخاصة السياسية هي الصراع من اجل السلطة، يبرز من خلال توسيع المشاركة السياسية بوضع سياسات عامة في اختيار الاشخاص للمناصب الرسمية وتداول السلطة وتوفير آليات المشاركة في النظام السياسي والقدرة على معالجة الازمات والانقسامات والتوترات والاستجابة للمطالب السياسية الشعبية حيث أن التنمية والتحديث السياسي ترتبط بطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية الفوقية والتحتية والرسمية وغير الرسمية لتحقيق المطالب الاجتماعية^(١).

(١) مقدمة عن التغيير والتنمية، دراسات في المجتمع العربي، د.عبد المنعم محمد بدر، اتحاد الجامعات العربية/ الامانة العامة، القاهرة ١٩٨٥، ص ٤٩٢.

المطلب الثالث: ثقافة الحوار بدلاً من ثقافة العنف

ان نجاح المشاركة السياسية العربية يتوقف على جملة من المستلزمات والقيم الثقافية، فالديمقراطية تفترض إطاراً ثقافياً لها، وهذا الإطار الثقافي يتمثل في عدد من القيم ابرزها العقلانية، أي الايمان بمحورية العقل الانساني في تنظيم المجتمع، وايضاً^(١) الحرية الفردية كقيمة أساسية في المجتمع، وعدم التطرف في الافكار السياسية نحو الدين والايديولوجية. وان كان إخفاق تجارب المشاركة السياسية الشعبية وديمقراطية تعدد الاتجاهات في الاحزاب السياسية والتنظيمات السياسية التي عرفتها بعض الاقطار العربية بسبب غياب هذا الإطار الثقافي القيمي.

لذلك فإن نجاح تجربة المشاركة السياسية في المنطقة العربية يفترض تعميم الثقافة الحديثة التي تؤكد على الايمان بالقيم الأنفة الذكر، إضافة الى تداول السلطة واحترام الراي والرأي الآخر. أن كل ذلك يتطلب الوقت والممارسة، ومن الممكن بناء حلقات هذه الثقافة الوطنية بشكل تدريجي (وخاصة اقطار الخليج العربي التي لا تعرف غالبيتها المشاركة السياسية الشعبية وتنظيماتها) من خلال زج المواطنين فردياً أو جماعياً في احزاب سياسية أو مؤسسات المجتمع المدني التي تركز على الحوار والتسامح، لاجل ممارسة الحق الانتخابي بحرية والتمتع بالحقوق والحريات الاساسية، مما يسمح في نهاية المطاف بتشكيل وعي ثقافي ملائم للمشاركة السياسية الشعبية.

ويلبي رغبات الجماهير التي بدأت تتطلع الى التغيير والمشاركة والاصلاح السياسي لكن هذه الجماهير ترفض الاصلاح المصدر من الخارج لان هذا الاصلاح سوف يلبي طموحات خارجية ولا ينسجم مع

(١) د. عبد المنعم محمد بدر، مصدر سابق، ص ٤٩١.

التطلعات الداخلية فأخذت ترفض النماذج الغربية التي لا تتسجم وواقع المجتمعات العربية من قيم روحية وعادات وتقاليد ثقافية مختلفة عن المجتمعات العربية وأخذت تؤكد على أن يكون الإصلاح نابع من واقع هذه المجتمعات العربية، وأن خير أسلوب هو ثقافة الحوار الهادئ البناء لتحقيق الإصلاحات السياسية والتغيرات المطلوبة في النخب السياسية بدلاً من انتهاج لغة العنف والعنف المضاد.

المبحث الرابع

الأحزاب السياسية

تستأثر دراسة الأحزاب السياسية في عالمنا اليوم باهتمام بالغ نتيجة الدور الذي تلعبه داخل تركيبة الدولة الحديثة^(١)، حيث أن الأحزاب السياسية تعد سمة أساسية للتحديث السياسي لما تقوم به من تنظيم للرأي العام وبذل الجهد في عملية الامداد السياسي واختيار القيادات السياسية سواء في الديمقراطيات النسبية أو الديمقراطيات القديمة أو الدول ذات الاتجاه الشمولي (أنظمة الحزب الواحد)، أي بمعنى آخر أن تضع الصفوة السياسية مصالح الجماهير في اعتبارها سواء بالالتزام بايديولوجية حق الجماهير في المشاركة في تقرير السياسة العامة، أو الأخذ بالاعتبار حقهم في اختيار القادة، أو التأكد من أن الصفوة الدكتاتورية ملتزمة بالوسائل المنظمة للضبط وتعمل بموجبها^(٢)، أي أن تحليل عملية التحديث السياسي لأي دولة، التي تتجلى من خلال تحليل نظامها السياسي، يتطلب تحديد القوى المختلفة

(١) النظريات السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، د. محمد رضا مهنا، الاسكندرية ١٩٨٣، ص ١٩٥.

(٢) د. حسين عبد الحميد أحمد رضوان، مصدر سابق، ص ١٦.

في ممارسة السلطة والتأثير عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تلبية حاجات الشعب^(١).

ولهذا ربط الكثير من المفكرين بين التنمية والتحديث وبين الأحزاب السياسية، حيث هناك اتجاهين^(٢).

أولهما: - يعتبر الأحزاب السياسية هي نتيجة لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أي بهذا المعنى تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة تابعة لعملية التنمية والتحديث.

ثانيهما: - يعتبر الأحزاب السياسية قوة مستقلة وهي نفسها قادرة على التأثير في عملية التنمية ونرى أن الصنف الأول يفسر الحالة المطبقة على أوضاع البلدان المتقدمة، وفي حين أن الصنف الثاني ينطبق على الاقطار العربية، حيث أن الأحزاب السياسية كانت هي المحرك الاساسي للتنمية السياسية أكثر من كونها نشاطاً لها.

وفي هذا المجال ربط العديد من المفكرين مثل (واينر) بين أزمة التنمية والتحديث السياسي (أزمة الشرعية وأزمة التكامل والاندماج القومي وأزمة المشاركة السياسية) وبين ظروف النشأة الحزبية^(٣)، حيث أن أزمة الشرعية تتعلق، بما يخص وطننا العربي، ما قامت به الحركات القومية من المحاولة لتغيير نظام الحكم القائم وتغيير

(١) الأحزاب السياسية، دراسة سويسولوجية، روبرت توميشال، ترجمة منير مخلوف، دار الانماء للطباعة والنشر، بيروت ط ١ ١٩٨٣، ص ١٤.

(٢) أنظر بالتفصيل أ.حسين عبد الحميد رضوان، مصدر سابق، ص ١٦-١٧. الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، ب.د.شمران حمادي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٥ ط ٢، ص ١٢-١٧.

(٣) د.نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص ٧.

القواعد التي تحدد ماهية القائمين بالحكم وكيفية اختيارهم لها، وكان نتيجة فشل الحكومات الاستعمارية للاستجابة للمطالب العربية أن تظهر أزمة المشاركة السياسية التي أبرزت صيغاً في العمل السياسي من خلال تكوين الأحزاب السياسية والتنظيمات المحلية لاجل اكتساب التأييد المحلي، وقد كان لظهور أزمة التكامل والاندماج القومي مترافقة مع أزمة الشرعية من خلال محاولة التنظيمات السياسية العربية منذ بداية القرن العشرين ولغاية منتصفه على أهمية تحقيق الوحدة العربية القومية والتغلب على سيادة الدولة القطرية وبالتالي الاسهام في عملية التنمية والتحديث السياسي.

المطلب الأول: عوامل نشأة الأحزاب السياسية العربية

مع بداية القرن العشرين ولغاية فترة الخمسينات تجلت ظاهرة الأحزاب السياسية- وضوح نتيجة لازمات الشرعية والمشاركة السياسية والاندماج القومي، حيث نرى في بداية القرن العشرين وخلال فترة استبداد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وبطشه بزعماء الحركة القومية الجديدة خلق حالة من الشك في شرعية النظام العثماني ومن ثم خلق أزمة المشاركة السياسية التي كانت نتيجتها انبثاق احزاب وجمعيات ومننديات سرية وعلمية تهدف الى بعث الروح القومية لدى العرب⁽¹⁾ في وطنهم الكبير والتحرر من السيطرة العثمانية من خلال توجيه نداءات للعرب تدعوهم فيها للثورة ضد الاستبداد والاستعمار والاستغلال الذي يمارسه الاتراك ضدهم أو الوقوف ضد الاستعمار الاوروبي الذي بدأ يتغلغل في الاقطار العربية ومن هذه الجمعيات جمعية رابطة الوطن العربي التي تأسست عام ١٩٠٤، جمعية الاخاء

(1) Daries, Loan, social mobility and political change, George Allen and Unwin L.T.D, 1946, p.35.

العربي العثماني عام ١٩٠٨، جمعية المنتدى الادبي عام ١٩٠٩، حزب
اللامركزية في مصر ١٩١٢، الجمعية القحطانية ١٩٠٩ وجمعية الفتاة
عام ١٩١١^(١).

ومن خلال استقرار تلك التنظيمات يلاحظ أنها لم تكن جماهيرية
وانما أقتصرت على نخبة من المثقفين وذلك لقلّة الوعي السياسي
وسيادة الامة وعدم وجود ممارسة سابقة في مجال الديمقراطية^(٢)، وقد
دعت هذه التنظيمات الى الادارة اللامركزية أو المطالبة بنوع من
الاستقلال لهذا اعدت أحزاب اصلاحية وليست ثورية^(٣). كما ويلاحظ
أن هذه الاحزاب لم تتكون نتيجة كتل برلمانية في جمعية تشريعية ولا
نتيجة وجود مؤسسات ساهمت في ظهور احزاب سياسية نتيجة تشجيع
الدولة وفق تفسير موريس ديفرجيه في ظهور الاحزاب نتيجة عوامل
داخلية وخارجية^(٤)، بل بزغت هذه الاحزاب نتيجة للسلطة المستبدّة
المطلقة للسلطين العثمانيين التي لم تكن تتحداها أية توازنات مؤسسية،

(1) Wemen, Myron and La palombara, Jaseph, The Impact at parties on political Derelopement, princepton, New Jersy, Princeton University press 1966 p.303-304.

نقلًا عن د.حسين عبد الحميد احمد رضوان، مصدر سابق، ص ٢١.

(٢) بصدد الافكار القوية لهؤلاء المفكرين يمكن مراجعة

الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان، سوريا، مصر)، أ.ز.أ. ليفين، ترجمة
بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت ك ١ ١٩٧٨ ط١، وكذلك الفكر القومي
العربي في المغرب العربي، خيرية عبد الصاحب راوي، دار الرشيد للنشر،
بغداد ١٩٨٢ ط١.

(٣) الحياة الحزبية في سوريا بين عامي ١٩٠٨-١٩٥٥، محمد حرب فوزات،
ص ٣١-٧٢ (حول الاحزاب السياسية في العهد العثماني وبعد انتهاءه).

(٤) محاضرات في الاتجاهات الفكرية في بلاد الشام، جميل صليبا، المطبعة الكمالية،
القاهرة ١٩٥٨، ص ٥٠.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

وكذلك للحكم الاستعماري الأوروبي الجديد الذي أعاق نمو المؤسسات البرلمانية، وهكذا يمكن القول أن الأحزاب في الفترة العثمانية كانت ابداع عربي كتعبير عن المعارضة، أو التحريض ضد الحكم العثماني أو ضد الحكم المحلي المطلق^(١).

أما في فترة الاستعمار الأوروبي فيلاحظ أن معظم الأحزاب التي شكلت في المنطقة العربية قبل الاستقلال فقد انبثقت نتيجة أزمة الشرعية والمشاركة السياسية أما لمقاومة الحكم المستبد الذي يستخدم القمع السياسي لاجل تفريغ الحياة السياسية، وهذا ما يلاحظ مع الأحزاب السياسية في اليمن الشمالي منذ عام ١٩١٤ ولغاية ١٩٦٢ حيث ارتبط نشاطها بالعمل السري لاجل أزاحة نظام الامامة واطلاق الحريات لحق التجمع والصحافة وابداء الرأي، ويممن ان تتمثل هذه الأحزاب في حزب الوطنيين الاحرار عام ١٩٤٤، تجمعات تعز^(٢)، وقد ظهرت الأحزاب والحركات والتجمعات السياسية لمواجهة ومقاومة الاستعمار ومن ثم ازاحته عن المنطقة باعتباره هو مصدر البلاء والتخلف الذي يواجهه الشعب العربي، وكذلك اعتبار هدف الاستقلال هدف رئيسي لهذه الأحزاب اضافة الى صياغة الدستور ويجاد برلمان وحياة نيابية، وهذا ما يتمثل في اليمن الجنوبي عند قيام النادي الاصلاحى الادبي عام ١٩٣٤، الحزب الوطني عام ١٩٣٩، الاتحاد اليمني عام ١٩٤٢، الجمعية اليمنية الكبرى ١٩٤٦، رابطة ابناء الجنوب، حركة القوميين العرب، الاتحاد الشعبي وطلائع

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢) اخذت فكرة موريس ديفرجيه حول الأحزاب من د.حسين عبد الحميد رضوان، مصدر سابق، ص ١٧-٢٠.

الماركسيين^(١). وفي مصر مثل الحزب الوطني عام ١٩٠٧ حزب الوفد ١٩١٨^(٢)، حزب البعث في سوريا ولبنان والاردن والعراق ١٩٤٧، وفي سوريا ايضاً حزب الشعب والحزب الوطني والحزب الشيوعي، في الاردن حزب الشعب، حزب التضامن وحزب النهضة^(٣)، أما في المغرب العربي فهناك حزب الشعب الجزائري الذي تحول الى جبهة تحرير الجزائر عام ١٩٥٥، جمعية العلماء المسلمين في الجزائر ١٩٢٤، حزب الدستور التونسي، جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، كتلة العمل الوطني والحزب الوطني وحزب الوحدة المغربية^(٤).

وقد كان للجمعيات والتنظيمات في الوطن العربي التي نشأت خارج الكتل البرلمانية (التفسير الخارجي لموريس ديفرجيه في نشأة الاحزاب) دور كبير في أن تتطور الى احزاب سياسية بعد استلهاهم مبادئها، وهذه ظاهرة سياسية عربية حديثة تضمنت صراعات مع

(١) مستثنى من ذلك حالة معينة في تكوين حزب الحرية والائتلاف العثماني عام ١٩١١ حيث تكونت نتيجة كتلة شكلها النواب العرب في البرلمان التركي في آذار ١٩١١، أي وفق التفسير الداخلي لنشأة الاحزاب السياسية حسب مقولة موريس ديفرجيه، أنظر يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، جورج انطونيوس، ترجمة د.ناصر الدين اسعد ود.احسان عباس، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٩، ط٣، ص ١٧٩.

(٢) انظر أربك ماكرو، اليمن والغرب، ترجمة د.حسين عبد الله العمري، دا الفكر، دمشق ١٩٨٧، ص ٨٧، د.احمد محمد نعمان، حال القضية اليمنية، دار الجنوب للطباعة، عدن ١٩٥٦، ص ٢٠.

(٣) انظر بالتفصيل الزهور تدفن في اليمن، أ.وجيه أبو ذكري، مطابع دار السياسة القاهرية، بلا سنة ص ١٣١-١٣٢، ب.ابراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في جنوب اليمن المحتل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٩، ص ٧٠-٩٠.

(٤) د.نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص ٥١٠-٥١٥.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

الجماعات الحاكمة لاجل المطالبة بحق التمثيل والانتخابات الواسعة، أو تعبر عن ايديولوجيات دينية أو علمانية تطالب بمواجهة الحكم العربي المستبد أو ازاحة الاستعمار الاجنبي^(١)، وهذا ما يلاحظ مثلاً في اليمن النادي العربي الاسلامي الذي تطورت حركته المستترة الى حزب سياسي سمي حزب الاحرار عام ١٩٤٤، والمؤتمر العمالي الذي تطورت حركت الى الحزب الاشتراكي عام ١٩٧٩^(٢) وفي لبنان نشوء احزاب اساسها منظمات الشباب مثل حزب النجادة عام ١٩٥٤ وحزب الكتائب عام ١٩٥٢ حيث كان أساسها منظمتي النجادة والكتائب اللتين تأسست عام ١٩٣٦، والاحزاب الاسلامية في الوطن العربي التي انبثقت نتيجة للجمعيات والحركات الاسلامية، واحزاب الجمعيات والمننديات الادبية مثل جمعية العربية الفتاة كان أساسها في نشوء احزاب سياسية في سوريا مثل حزب الاستقلال العربي وحزب التقدم^(٣)، ومثلما ولدت أزمة الشرعية والمشاركة السياسية احزاباً كثيرة تمكنت من اداء دورها حسب ظرف الدولة العربية المعنية، نرى ان العديد من الاحزاب السياسية برزت نتيجة وجود أزمة التكامل والاندماج القومي، حيث خرج الوطن العربي من الاستعمار العثماني والاوروبي وهو متمزق ومجزأ ومقسم الى دويلات عديدة رغم ترابطها القومي العربي، وكذلك وجود دول ممزقة على المستوى القطري مثل اليمن.

(١) محمد حرب فوزات، مصدر سابق، ص ٨٠-٩٠.

(٢) انظر بالتفصيل الفكر القومي العربي في المغرب العربي، خيرية عبد الصاحب

راوي، دار الجماهير للنشر ١٩٨٢، ص ٦٩-٧٢.

(٣) د.شمران حمادي، مصدر سابق، ص ١٠.

ان هذه الازمة ولدت أحزاباً سياسية خاضت نضالاً قومياً ووحيدياً للتغلب على التحديات والصعوبات التي واجهتها كأقطار منفردة، خاصة بعد تأثرها بالفكر القومي لـ عبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبدة.... الخ حيث اعطت هذه الافكار أثرها في توعية الجماهير العربية في الحاجة الملحة الى الاحزاب القومية الوحدية مما ساعد على قيام العديد منها رغبة في اجتياز ازمة التكامل والاندماج القومي، متمثلة في سوريا حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الوطني، حزب الشعب، حركة القوميين العرب، الحزب الاشتراكي العربي، حركة التحرير العربي، وفي الاردن حزب الشعب العربي، حزب التضامن، في العراق حزب البعث، حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، نادي البعث القومي، وحزب الاصلاح^(١)، وفي مصر تهيأ نشوء الجامعة العربية التي كانت وليدة انتشار الفكر القومي على امتداد الساحة العربية ومن ثم نشوء الاتحاد القومي عام ١٩٥٦، أما في المغرب العربي نرى أن لجنة تحرير المغرب العربي التي تكونت في القاهرة عام ١٩٤٧ بزعامة الامير عبد الكريم الخطابي ووافق على قيامها كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري القديم والجديد في تونس وحزب الشعب الجزائري وحزب الاصلاح الوطني والحزب الثوري في المغرب، التي أكدت في ميثاقها بأن المغرب العربي أبن الاسلام وعلى الاسلام عاش وعلى الاسلام يسير في حياته المستقبلية وأن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي بلاد

(١) الحركة الوطنية في اليمن الشمالي - رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، شاعر محمود خضير، غير منشورة ١٩٨١، ص ٥٠.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

العروبة مع الدعوة للاستقلال التام لأقطار المغرب العربي من الاستعمار^(١).

ويلاحظ أن وجود مثل هذه الايديولوجيات القومية الوحدوية في العديد من الاحزاب والمنظمات السياسية يؤدي بالضرورة عاجلاً أم آجلاً الى تقاربها والتقاءها اذا ما توفرت الظروف الموضوعية والتنازل للقيادات من خلال تحقيق اتحاد للحركات الشعبية القومية، ولكن هذه المحاولات في الاقتراب لتجاوز أزمة التكامل القومي قابلها أولاً تقاطع أيديولوجي مع الاحزاب الماركسية والدينية والفكرية، وقد كان هذا التقاطع عامل عرقلة للتوحد والاندماج القومي والوحدوي بسبب اختلاف الطروحات الايديولوجية واختلاف اولويات الوحدة في اهداف كل حزب أو تنظيم عربي سياسي، وثانياً ذوبان عدد من الاحزاب والتنظيمات القومية ونشوء احزاب أخرى واندماج بعضها ببعضها الآخر نتيجة لما فرضه عامل الاستقلال والقطرية من ظروف جديدة تفرض من الحركات الوطنية أما اعادة النظر ببرامجها ليوافق المرحلة القادمة أي مرحلة ما بعد الاستقلال القطري، أو أن تتخلف ويكون مصيرها الانتهاء، وهذا ما يلاحظ في تونس، المملكة المغربية ولبنان الذي لم يسمح للاحزاب القومية بالوجود، وفي الاردن في البداية لم يسمح لها بالوجود عام ١٩٨٩ ولكن المظاهرات والاحتجاجات للشعب الاردني على ذلك، دفع الحكومة بالسماح لها بالعمل عام ١٩٩٠، وفي السودان لم يسمح سوى للاحزاب الاسلامية، أما في بلدان الخليج العربي حيث لا وجود للحياة الحزبية فلا يوجد أي مجال للاهتمام الفكري بالاندماج أو التكامل القومي^(٢). واما الاحزاب القومية المستمرة في نضالها القومي

(١) د.شمران حمادي، مصدر سابق، ص ١١.

(٢) جميل صليبا، مصدر سابق، ص ٣٩-٥٠.

فنها لا تعطي في أولويات افكارها واهدافها أهمية للوحدة العربية، أو تلتقي مع بعضها من حيث الفكر واساليب تحقيق الاهداف القومية والوحدية^(١).

أن هذا يجعلنا أن نقول ان الاحزاب السياسية العربية وكتحديث سياسي لم تكن بمستوى التمكن من اجتياز أزمة الاندماج القومي مثلما اجتازت أزمة الشرعية والمشاركة السياسية.

وقد تجلت أزمة الاندماج الوطني في اليمن، حيث تمكنت الاحزاب والتنظيمات والجمعيات والنوادي السياسية الالتقاء على محور أساسي هو تحقيق الوحدة الوطنية سواء في نضالها السري او العلني، حيث أقرت ثلاث أساسيات هي القضاء على نظام الامامة في اليمن الشمالي أولاً، وطرد المستعمر الانكليزي من اليمن الجنوبي ثانياً، وتحقيق الوحدة اليمنية ثالثاً، وقد كان هذا الالتقاء بالاهداف وبمختلف الاتجاهات للحركات السياسية أن تتوحد الجهود في إعلان الوحدة الوطنية اليمنية عام ١٩٩٠ خاصة بعد أن أطفئ الصراع بين حزب التجمع للإصلاح (إسلامي) بزعامة عبد الله الاحمر، والحزب الاشتراكي اليمني الذي كانت مبادئه تتنافى مع المبادئ الاسلامية بقيام حزب المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢ والاتفاق على الميثاق الوطني للوحدة^(٢).

(١) علم الاجتماع السياسي، د. احسان محمد الحسن، مطابع جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٤، ص ١٧٢.

(٢) التعددية السياسية في العالم العربي، د. نور فرحات، مجلة الوحدة، نيسان ١٩٩٢، ص ٥٠.

المطلب الثاني: الوطن العربي من نظام الحزب الواحد الى التعددية

ارتبطت عملية التحديث السياسي العربي فيما يتعلق بالاحزاب السياسية وأخذها بنظام الحزب الواحد او التعددية الحزبية من مدى إعطاء القيادات العربية دور للجماهي في المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال متغيرات تتمثل بفسح المجال للديمقراطية التي تؤدي الى حرية تشكيل الاحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيد اولاً، ومن خلال تداول السلطة السياسية بانتخابات حرة تنافسية ثانياً واخيراً تشريع قانون الحقوق والحريات، ولهذا تباينت الاقطار العربية ووفق هذه المتغيرات في تبنيها للواحدية أو التعددية.

١. برزت التعددية الحزبية لدى الاقطار العربية قبل الاستقلال نظراً للظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت في وضع بصماتها بهيئة احزاب وحركات وتنظيمات سياسية، وتمثلت الظروف بالسعي الى مقاومة النفوذ الاجنبي ونيل الاستقلال من خلال صراع خاضته الاحزاب السياسية لمواجهة قوى متعددة داخلية وخارجية. كما وأن الاستعمار شجع على قيام التعددية الحزبية لاستخدام سياسة فرق تسد لاجل ضرب الحركات الوطنية العربية اولاً، وتحقيق التوازن بين وجوده وقوى النضال الشعبي ثانياً، وتمزيق المجتمع العربي أخيراً، فقد شجع الاستعمار على تأسيس عدد من الاحزاب السياسية الموالية له، وهذا ما يلاحظ مثلاً في مصر حزب الامة، الحزب الوطني الحر، حزب مصر المستقلة^(١). وفي اليمن الجنوبي مثل الحزب الوطني الاتحادي عام

(١) د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق، ص ١٧٤.

١٩٥٢^(١)، والحزب الدستوري في العراق، حزب الكتائب في لبنان^(٢)، اضافة الى تشجيعه لاحزاب موالية للسلطة (تلك الداعمة للاستعمار) واحزاب مبنية على أسس قبلية واحزاب خاصة بفئات معينة من الشعب مثل الاحزاب الحضرية في اليمن في الخمسينات^(٣).

وعند حصول الاقطار العربية على استقلالها مارس نوع من الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي ومشابه للدولة المستعمرة، وهذا ما يلاحظ التعددية الحزبية في مصر، العراق، لبنان، الاردن، السودان، المغرب، تونس، ليبيا، الصومال، موريتانيا وسوريا، حيث قامت مجالس وطنية وتشريعية انتخبت وفق ممارسة ديمقراطية بوجود أحزاب متعددة^(٤).

٢. خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن العشرين فإن كثير من الاقطار العربية التي كانت تأخذ بالتعددية الحزبية كتحديث سياسي، بدأت تأخذ بنظام الحزب الواحد

(١) جريدة الانباء الكويتية في ١٢/٣/١٩٨٣، وعن التقاء الاحزاب اليمنية حول أهمية الوحدة اليمنية أنظر:-

أ. خالد بن محمد القاسمي، الوحدة اليمنية ارادة شعب، دار الثقافة العربية، الشارقة ١٩٨٧.

ب. أريك ماكرو، مصدر سابق.

ت. إبراهيم العبيدي، مصدر سابق.

ث. شاكر محمود خضير، مصدر سابق.

(٢) نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص ٥١٥.

(٣) اليمن شماله وجنوبه، محمود كامل، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة بلا تاريخ، ص ٢٧٨.

(٤) د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق، ص ١٦٥.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

متأثرة بتجربة الاتحاد السوفيتي سابقاً بتبنيها نظام الحزب الواحد وكانت تربط ذلك بمتغيرات تتعلق كما يأتي:-

١. عدم توافق التعددية الحزبية مع أوضاع تخلف هذه الاقطار العربية لان التنمية تتطلب سلطة قوية ومستقرة.

٢. لاجل تقويت فرصة تقويت المجتمع وترسيخ الوحدة الوطنية والاستقرار.

٣. اعتبار الاحزاب هي المسؤولة عن تدهور الاوضاع الاجتماعية.

٤. التدخل الاجنبي لصالح النخب التقليدية الحاكمة.

٥. انقسام الاحزاب وتشردمها وتكالبها على السلطة واتهام بعضها البعض بتشويه العمل الحزبي وهذا ما يلاحظ مثلاً في مصر حيث أنقسم حزب الوفد الى حزبين، حزب الوفد والحزب السعودي، والوفد نفسه الى حزب الوفد والكتلة الوفدية، وفي المملكة المغربية أنقسام حزب الاستقلال الى حزبين الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية، والآخر أنقسم الى حزبين بظهور الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية^(١).

أن المتغيرات الآتية الذكر جعلت من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أن يصف التعددية الحزبية (كانت الاحزاب في هذا الوقت تمثل أقصى مراحل الانتهازية، كانت تضلل الشعب وتقدم له الوعود ولكنها كانت تتعامل مع الاستعمار، وتتآمر معه وتيسر مهمته هذه الاحزاب كانت تبحث عن مصالحها، مصالح الاقطاعيين، مصالح الرجعيين، مصالح المستغلين، مصالح فئة من الرأسماليين الفاسدين^(٢)،

(١) محمود كامل، مصدر سابق، ص ٢٨٠.

(٢) محاضرة لطلبة الدراسات العليا، د.رياض عزيز هادي، بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٤.

والرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين أكد أن التعددية داخل الحزب الواحد هي خطر مميت ويجعل من الحزب جسد بلا روح^(١). ويمكن أن تتمثل هذه الاخطار بجهة التحرير الجزائرية والحزب الدستوري في تونس وتجربة الحزب الواحد في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (هيئة التحرير عام ١٩٥٣، الاتحاد القومي ١٩٥٦، والاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦١)، والاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٣ في العراق أثناء حكم الرئيس عبد السلام محمد عارف، وانعدام الحياة الحزبية في الاردن عند فشل انقلاب أبو نوار عام ١٩٥٧، وليبيا نظام شبه عسكري (اللجان الثورية) بعد أن كان تعددية حزبية في زمن السنوسي^(٢).

من ناحية أخرى أن نظام الحزب الواحد في الاقطار العربية اختلف عن تجارب نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي سابقاً واوربا الشرقية، حيث ركزت الاخيرة على فئة معينة من الافراد توافرت فيهم شروط معينة أتجهت ارادتهم للانضمام لهذا التنظيم الذي يحمل برنامجاً محدداً لا تقبله فئات أخرى بالمجتمع، مما يجعله يسهل العداء لهذه الفئات، بينما الحزب الواحد في مصر والجزائر... فأنها كانت تضم في عضويتها كل من يؤيد مبادئ الثورة دون تحديد فئة

(١) ثورتنا الاجتماعية، مجموعة الخطب للرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون، سلسلة اخترناك رقم ٦٦ عدد خاص، نقلاً عن الاحزاب السياسية المعاصرة في مصر، د. شفيق السامرائي، مجلة الأمن القومي عدد ٢ سنة ١٠، ١٩٨٢، ص ١٣٠.

(٢) د. نور فرحات، مصدر سابق، ص ٥٦.

معينة وشروط معينة سوى أن لا يكون الأعضاء من الانتهازيين والمستغلين أي أنها كانت أحزاب تمثل كل الشعب^(١).

المبحث الخامس

الإصلاحات السياسية العربية وأثرها في الانتفاضات الشعبية

في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين يلاحظ أن العديد من الأقطار العربية اتجهت نحو التعددية مرة أخرى لمسببات تتمثل بعدم ضمان الاستقرار السياسي الضروري للتنمية، حيث أن معدلات النمو لم تكن بالمستوى المطلوب في الدول التي تأخذ بنظام التعددية أولاً، وعدم التمكن من تقليل حدة المشاكل الاجتماعية التي أدت إلى هجرة الكفاءات وهروبها ثانياً، وبقاء القيادات القديمة محتكرة للسلطة دون إعطاء المجال للقيادة الجديدة ثالثاً، وكان ذلك سبب في تمزيق الوحدة الوطنية نتيجة الحروب الأهلية المستمرة التي أدت إلى تصدع كيان الدولة ومؤسساتها وتعريض سيادتها واستقلالها لمخاطر التدخل أو التهديد الأجنبي رابعاً خاصة وأن الحزب الواحد لم يضمن التمثيل الواسع للشعب وسبب في انبثاق البيروقراطية ونقص الكوادر الحقيقية وضعف التنسيق^(٢) ولأن الاستقرار الذي حققه الحزب الواحد كان شكلياً لأنه لم يؤد إلى القضاء على الصراع من أجل السلطة لأن السياسة في جوهرها هي الصراع من أجل السلطة، وأخيراً تعزز تيار التعددية بعد انهيار الأنظمة الشيوعية (الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية) ذات نظام الحزب الواحد. وهذا ما يلاحظ مثلاً:

(١) د. نعمان، مصدر سابق، ص ٦٤٤، ٤٣٠ - ٤٥٧ - ١١٦.

(٢) السلطات الثلاثة في الدساتير العربية وفي الفكر العربي الإسلامي، أنظر بهذا العدد سليمان الطماوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥٠.

١. الجزائر وأحداث الضغوط الشعبية وال جماهيرية التي شهدتها عام ١٩٨٨ نتيجة لعجز الحكومة في القضاء على المشاكل الاقتصادية والمديونية، وعدم مشاركة الجماهير بالسلطة أو إعطاء الكوادر الشابة الفرصة، أن كل ذلك أدى إلى أن تتبنى الجزائر نظام التعددية الحزبية في ١٩٨٩/٧/١، والذي كان بدوره نقلة سياسية واجتماعية في العمل السياسي الاحزاب السياسية المعارضة لسياسة النظام، أن الاحزاب السياسية لم تقف مطالبها عند الإجازة فقط وإنما على العديد من الاصلاحات السياسية والاجتماعية التي تعمل الاحزاب الجديدة لتحقيقها كجزء من برامج المعارضة لسياسة الحكومة وهذا كله أدى الى فوز أحزاب المعارضة في انتخابات ١٩٩١/١١/٢٦ أن الحكومة الجزائرية ألغت الانتخابات مما عرضها لأزمات مستمرة أدت الى أن تعيش البلاد في حرب أهلية بسبب عدم امتثال الحكومة للأساليب الديمقراطية في مشاركة الجماهير بالسلطة وفي معالجة الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(١)، هذا ما دفع بالحكومة الى إصدار قانون العفو والمصالحة عن الجماعات التي حملت السلاح بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها جبهة الانقاذ وقد طرح هذا القانون للاستفتاء بالبلاد وحصل على أكثر من ٩٠% تأييداً لخطوة الحكومة للخروج بالبلاد من دوامة العنف المسلح وهذا المشروع طرحه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، فلاقى ترحاب بين أوساط الشعب الجزائري إلا أن هذا العمل لم يعد كافياً لمطالب الشعب الجزائري خصوصاً بعد تعديل الدستور

(١) د.نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص ٥١٦.

الجزائري والتجديد مرة أخرى ليوتقليغة والذي لاقى معارضة شديدة من قبل أوساط المعارضة.

٢. الأردن حيث أنها تبنت التعددية الحزبية عام ١٩٨٩ نتيجة للتطورات العالمية الأنفة الذكر، وللاضطرابات الشعبية الضخمة التي جعلت من ملك الأردن أن يأمر بالتعددية الحزبية قبل أن يصدر قانون الأحزاب السياسية، وكان قانون عام ١٩٩٠ من المرونة بحيث برز أكثر من (٥٠) حزب في ساحة صغيرة مثل الأردن، ولتعيش الأردن حالة توازنات بين أحزاب موالية للسلطة وأخرى معارضة بشتى اتجاهاتها ولكثرة الاحزاب طبقت الأردن نظام ترشيح الناخب لمرشح واحد ولحزب واحد^(١).

٣. مصر فقد كان لتوجيه الانتقاد الى الاتحاد الاشتراكي العربي من الرئيس المصري أنور السادات ومن عدد من أعضاء الشعب، أن يقيم الرئيس السادات منابر داخل الاتحاد الاشتراكي ليعبر كل منها عن الأفكار والأهداف والمصالح الخاصة به، وفي تطور لاحق أعلن السادات في ١١/١١/١٩٧٦ تحول هذه التنظيمات الى أحزاب سياسية ثم صدر قانون الاحزاب في ١٩٧٧/٦/٢٠ وعدلت المادة الخامسة من الدستور المصري وأصبحت تنص على أن يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب^(٢) ولكن دون تفعيل لهذه المادة.

(١) د.نور فرحات، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٢) جريدة الشيطان، ١٥ ت ١/ ١٩٩٣.

وبعد اغتيال السادات ومجيء الرئيس حسني مبارك الى الحكم والذي حكم البلاد (٣٠ عاماً) بقبضة من حديد منذ عام ١٩٨١^(١)، إلى شباط ٢٠١١ وقد استبد في تطبيق قانون الطوارئ وقمع الحريات وزج بمئات المفكرين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات المعارضة الأخرى في السجون، وبعد الضغوط الداخلية المطالبة بالاصلاحات السياسية في مصر أفرج عن عدد من الشخصيات وقام بتعديل المادة (٧٦) من الدستور المصري لكي يسمع بوجود أكثر من مرشح للرئاسة^(٢) ولكنه اشترط حصول المرشح على تأييد ٢٥٠ نائب من مجلس الشعب لكي يحصل على الترشح وقد عارض هذا التعديل أغلب فئات الشعب المصري لأنه تعديل صوري وليس جوهري وعندما طرح التعديل للاستفتاء لم يشارك سوى ٢٥% من مجموع الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء وحصل التعديل على نسبة ٥٣% من المصوتين مما دفع المعارضة المصرية الى التشكيك بدستورية التعديل، وقد تمت الانتخابات الرئاسية المصرية والتي شارك فيها تسعة مرشحين الى جانب الرئيس حسني مبارك الذي حصل على ٧٣% من الاصوات علماً أن نسبة المشاركة كانت لا تتجاوز ٥٢% وهذا يدل على أن هناك فئات كبيرة من المجتمع قد امتنعت عن التصويت لعدم رضاها عن الانتخابات ورافضة التجديد للرئيس حسني مبارك وهذا ما عبرت عنه حركة كفاية في مظاهراتها التي رفعت شعار لا للتمديد لا للتوريث ومطالبة بانتخابات نزيهة وشفافة وعدم التجديد لمبارك، قد شككت المعارضة في نسبة الاصوات التي تدعي أن الحزب الحاكم زورها لصالح الرئيس مبارك.

(١) د.نعمان الخطيب، مصدر سابق، ص ٥٣٠-٥٣٣.

(٢) د. نور فرحات، مصدر سابق، ص ٥٥.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

أن الضغوط الداخلية والخارجية والأمريكية خاصة بعد إعادة انتخاب بوش لولاية ثانية عام ٢٠٠٤^(١) دفعت بالنظام المصري الى السماح للمعارضة وخاصة لجماعة الإخوان المحظورة الى الدخول في الانتخابات البرلمانية التي مرت في عام ٢٠٠٦ وقد حصلت على أكثر من (٨٠) مقعد في البرلمان مما يؤكد أن المعارضة أصبح لها صوت مسموع في داخل قبة البرلمان بعدما كانت محرومة ومحاربة على الساحة السياسية المصرية على الرغم من كل عمليات التزوير وأعمال العنف التي مورست من قبل الحكومة والحزب الحاكم ضد المعارضة في الانتخابات البرلمانية التي تمت في عام ٢٠١٠ قاطعة أحزاب المعارضة هذه الانتخابات بسبب عمليات التزوير وتضييق الخناق على المعارضة.

أن هذه الإصلاحات الهامشية ما كانت لتحصل لولا الضغوط الداخلية والخارجية ومنها الأمريكية التي ضغطت على النظام المصري لإدخال إصلاحات حقيقية على النظام السياسي والسماح بالحريات وإطلاق سراح المعارضين السياسيين ومنهم أيمن نور المرشح الذي حصل على المرتبة الثانية من حيث الأصوات بعد الرئيس مبارك والذي اعتقلته السلطات المصرية بحجة تزوير توكيلات المواطنين عند تشكيله لحزبه والذي حكم عليه خمسة سنوات مع الاشغال الشاقة، وقد أعلنت الحكومة الأمريكية عن تأجيل النظر في قبول مصر في منظمة التجارة العالمية لحين إدخال إصلاحات حقيقية والافراج عن المعارضين السياسيين، شابة العلاقة الأمريكية- المصرية الفتور بسبب هذه المواقف مما دفع بالحكومة المصرية الى رفض المطالب الأمريكية

(١) المركز الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسن غريف العبيدي، الدار العربية للطباعة، بغداد ١٩٨٢، ط١، ص ٨٤-٨٦.

بعزل حركة حماس التي فازت في الانتخابات رداً على الضغوط الأمريكية عليها عندما زارت وزيرة الخارجية الأمريكية القاهرة بعد الانتخابات الفلسطينية. كل هذه الإصلاحات الشكلية فجرت الثورة الشعبية في مصر بعد ثورة تونس.

٤. تونس وبعد قيام زين العابدين بن علي بانقلابه في ١٩٨٧/١١/٧ ومن أجل دعم وضعه الجديد سارع الى إعلان الديمقراطية والسماح للقوى السياسية بالمشاركة وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين، ومن ثم تبني التعددية الحزبية كنظام سياسي، ولكنه استثنى من النشاط السياسي الأحزاب الدينية والقومية واقتصر على الأحزاب ذات الإطار الليبرالي والقطري وحضر الجمع بين قيادات الأحزاب وقيادة الجمعيات^(١) ولكن ممارسة القمع السياسي والأوضاع الاقتصادية المزرية والبطالة أشعلت فتيل الثورة بعد احراق المواطن التونسي اليوعزيزي لنفسه بعد فشله في إيجاد فرصة عمل والتي أطاحت بالرتب بن علي

٥. العراق وكتحديث سياسي أخذت طابعاً خاصاً بقيام نظام الحزب القائد، وتقوم التعددية الحزبية في هذا النظام على إعطاء الحزب القائد الدور الأول والرئيس لقيادة السلطة والمجتمع، وتعتمد نفسه بالوقت مشروعية تعدد الأحزاب نظراً لكون حزب البعث قائد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ وادعى بأنه يحظى بدعم الاكثرية الساحقة من الجماهير حول مبادئه ومنهجه. وقد أكد نظام الحزب القائد في علاقته مع الأحزاب الأخرى بأنها علاقة استراتيجية ومركزية تابعة من الديمقراطية الشعبية، تلك التي

^(١) جريدة الثورة في ٢٨/٤/١٩٩٣.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

تؤكد مسؤولية البعث وحده بل مسؤولية كل الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والعقائدية التي تتجسد من خلال أحزاب سياسية جديدة والتي لا تتعارض فلسفتها مع مصلحة الوطن والشعب^(١).

وقد أدى تمسك الحزب بالسلطة وعدم إشراك الأحزاب السياسية الأخرى الى ظهور أحزاب معارضة دينية وأخرى علمانية ترفض مبدأ سيطرة حزب واحد على السلطة فكانت هذه الأحزاب، الحزب الشيوعي العراقي الذي انفصل عن الجبهة والأحزاب الكردية التي تطالب بحق تقرير المصير للأكراد في شمال العراق وأحزاب دينية مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية وحركة الأخوان المسلمين في العراق، والتي عادت الى العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ تحت اسم الحزب الاسلامي العراقي^(٢).

أن أغلب هذه الأحزاب كانت معارضة للنظام وكان منها ما يمارس العمل السري داخل العراق والآخر يعمل خارج العراق الى أن تم التغيير عن طريق استخدام القوة العسكرية من قبل الأمريكان وحلفائهم لكي يدخلوا الإصلاحات السياسية بالقوة بعد ما عجزت هذه الأحزاب عن التغيير بنفسها وهذا ما خلق مشاكل عديدة داخل المجتمع العراقي وأدخل البلاد في دوامة العنف، فالقسم الأكبر من الشعب العراقي يرفض الطريقة التي تم بها التغيير حيث تم استبدال الدكتاتورية باحتلال وهذا ما جعل الإصلاحات السياسية والتجربة الديمقراطية في

(١) المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، مفيد الزبيدي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد ٣٢٠، تشرين الأول ٢٠٠٥، ص ٦٣.

(٢) المشاهد السياسي، ٢ آذار ٢٠٠٤، ص ١٠.

العراق بمأزق حقيقي بين مؤيد وبين رافض لهذا الأسلوب^(١)، وما عزز عوامل الرفض سلوك قوات الاحتلال وعدم صدق نواياهم واهاناتهم المتكررة لأبناء الشعب العراقي والفضائح التي تظهر يومياً من تعذيب المعتقلين وتهب خيرات هذا البلد دون أن تحسن أي وضع من أوضاع الشعب العراقي في مجال الخدمات، الصحية والتعليم وقطاع الكهرباء والماء لا بل زاد الأمور تعقيداً حينما عمدت على زيادة الضرائب وأسعار المحروقات التي أصبحت شحيحة في بلد يملك ثاني احتياطي في العالم من مخزون النفط وارتفاع معدل البطالة، كل هذا دفع الى حالة عدم الاستقرار والفوضى، وأصبحت التجربة العراقية بدلاً من أن تكون مثلاً يحتذى، أصبحت يضربها المثل على فشلها هذا مادفع بالشعب العراقي إلى الخروج بمظاهرات للمطالب بالاصلاحات السياسية الحقيقية والتغير الحقيقي وهذا الموضوع عزز مواقف بعض قادة الدول العربية والمطالبة بضرورة أن يكون الإصلاح من الداخل.

٦. اليمن فقد كان حدث الوحدة الوطنية عام ١٩٩٠ له أثر في أن تأخذ بالتعددية الحزبية وفق المادة ٣٩ من دستور الوحدة، وفي عام ١٩٩١ صدر قانون الأحزاب، وكان في أثر انتخابات ٢٧/٤/١٩٩٣ أن تشكل أول حكومة ائتلافية بثلاث أحزاب^(٢).

من ناحية أخرى يلاحظ رغم اعتبار عالمنا اليوم عالم الديمقراطية والتعددية الحزبية، والذي من خلالهما يحكم على البلد بالديمقراطية وبالتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان، ورغم تأكيد المجتمع الدولي بمنظوماته الدولية وتأكيد ما يسمى بالوضع العالمي الجديد على

(١) المشاهد السياسي، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٤، ص ١٠-١١.

(٢) (دراسة في الاتجاهات الاصلاحية في السعودية) عبد العزيز الغريب مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة ٩ العدد ٢٧ ربيع ٢٠٠٤، ص ٦٥.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

هذه المبادئ، إلا أننا نرى أن العديد من الأقطار العربية مثل أقطار مجلس التعاون الخليجي، لم تأخذ بهذا النظام الا مؤخراً لأنها تحرم حتى وجود الأحزاب السياسية، مما جعل الجماهير بعيدة عن المساهمة في رسم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان ولتحتكر السلطة بيد فئة معينة تمارس السلطة بالقوة جاعلة هدفها تفريغ ساحتها من الحياة السياسية.

ولكنها مؤخراً رضخت للضغوط الداخلية والخارجية بوجوب القيام بالإصلاح السياسي في أنظمتها السياسية فكانت تتحرك ببطء ووما دفع المعارضة إلى النزول إلى الشارع وخاصة في الكويت والبحرين حيث وصلت الأمور في الكويت بين النواب الاسلاميين والحكومة الى المواجهة، اذ هدد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة بحل البرلمان، ورئيس الوزراء آنذاك صباح الأحمد الصباح الرضوخ لمساومات الإسلاميين^(١)، ودعا الى الانفتاح وسن قانون منح المرأة حق الترشيح والانتخاب الذي وافق عليه مجلس الأمة الكويتي في النهاية ليعطي المرأة جزء من حقوقها السياسية ولكن هذه الاصلاحات لم ترقى إلى مستوى طموح الشعب الكويتي وخاصة الاسلاميين الذي تعرض ممثلهم إلى الاعتداء والضرب من قبل الحكومة في قبة البرلمان وكذلك حرمان شريحة واسعة تمس البدون حتى من حق المواطنة دفعهم القيام بالمظاهرات للمطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٧. السعودية تعد قضية الإصلاحات والحياة الدستورية من القضايا موضع الخلاف بين المعارضة والسلطة، حيث ناشد في الثالث والعشرين من شباط عام ٢٠٠٤ حوالي ٩٠٠ شخصية من دعاة

(١) مؤتمرات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٣) بيروت، تموز ٢٠٠٣، ص ١٨٢-١٨٣.

الإصلاح، ولي العهد (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز بضرورة وضع جدول زمني للإصلاح السياسي والاقتصادي في السعودية، ووجهوا إليه رسالة بالتزام الإصلاح طريقاً للتغيير وتنفيذ الوعود وتحويلها الى واقع ملموس من خلال تأسيس نقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومحاربة التطرف وضمان حرية التعبير وتعزيز دور المرأة في المجتمع^(١).

ودعا "التحالف الوطني من أجل الديمقراطية في السعودية" من مقره في لندن الى إجراء الإصلاح الحقيقي الفعلي، وأعلن أن الجيل الجديد بحاجة الى تغيير جذري في السياسة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية ليبعد البلاد عن العنف الطائفي والقبلي والديني^(٢).

وظلت مطالب مختلف القوى السياسية السعودية في الداخل والخارج عام ٢٠٠٤ حول انتخاب مجالس لنواب الشعب من أهل العلم والخبرة بانتخاب شعبي، وتوسيع المشاركة الشعبية، والاسراع في الإصلاح، والسماح بقيام المجتمع المدني ومؤسساته، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، والفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين المرأة من أداء دورها في المجتمع والحياة الاقتصادية، وعلى أثر تلك الضغوط الداخلية والخارجية جرت أول انتخابات بلدية في تاريخ المملكة في عام ٢٠٠٥ على أن تعين الحكومة نصف عدد الاعضاء بعد أن استبعدت المرأة من المشاركة، ونتيجة الثورات الشعبية التي حصلت في تونس ومصر وليبيا والبحرين مما دفع بوزير الخارجية العودة إلى التصريح ان

(١) مصر.. الى أين، انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، حسن نافعة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، العدد (٣٢٠) تشرين الأول ٢٠٠٥، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

الحوار والحوار إلى طاولة المفاصل في الأسلوب الوحيد لتحقيق الإصلاحات في المملكة أما في الإمارات فقد صدر قانون لأول مرة بضرورة إيجاد برلمان منتخب علماً أن دول الخليج لم تقر لحد الآن ولم تسمح بوجود أحزاب سياسية، أن هذه التطورات الشكلية لا تتسجم مع طموح الجماهير في الإصلاح السياسي ومع طموح الحليف الأكبر لدول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية، لقد أصبحت التجربة العراقية التي تتشدد بها الولايات المتحدة بالنسبة إلى دول الخليج النموذج السيئ للديمقراطية فدعت إلى أن ينبع الإصلاح من الداخل ورفض الدعوات الخارجية والنماذج المستوردة للإصلاح، وهذا ما دفع واشنطن إلى الرضوخ بعد فشلها السياسي في العراق وبدأت تدعو إلى أن ينبع الإصلاح من الداخل وليس من الخارج.

الخاتمة

يمكن اعتبار المشاركة السياسية أهم صيغة للتعبير عن التحديث والاصلاح والتنمية السياسية لأنها تعني إمكانية مساهمة الفرد أو الجماعة، وحتى نظام ديمقراطي يؤمن الاعتراف بتجمعات الافراد الجزئية، في اتخاذ القرار اولاً، والدفاع عن المصالح ثانياً والمشاركة في توزيع القوة والسلطة.

ولكن الذي نراه في أغلبية الاقطار العربية تركز السلطة السياسية واتخاذ القرار في يد فئة حاكمة وضمن نموذج بطريركي اولاً، وأن أمر تداول السلطة محتكر بيد الفئة الحاكمة ثانياً، كما ويتجلى الانفراد بالرأي دون احترام رأي الآخرين بأنها صيغة مستمرة ودائمة في المجتمع العربي.

وهذا يدعو للقول هناك انعدام في مصداقية غالبية الدساتير العربية، لأن جوهر الديمقراطية هي حقوق الانسان السياسية والاجتماعية أولاً وتعدد الاتجاهات السياسية ثانياً، وإمكان تداول السلطة ثالثاً.

لما كان لدور عدم الاستقرار السياسي، من خلال الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وحركات التمرد وانبثاق الحروب الدينية والطائفية، أن يسبب الحد من المشاركة السياسية نتيجة عدم وجود مستلزمات وقيم ثقافية لأن الديمقراطية تفترض أطراً ثقافياً يتمثل في عدد من القيم التي تتعلق بالعقلانية والحرية وعدم التطرف واتخاذ مبدأ تداول السلطة واحترام الرأي والرأي الآخر.

وبعد ظهور الاحزاب السياسية نتيجة لأزمة المشاركة السياسية لأجل اجتياز أزمة الشرعية أولاً من خلال إزاحة الاستعمار أو تغيير نظام الحكم القائم وتغيير القواعد التي تحدد ماهية القائمين بالحكم وكيفية

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

اختيارهم لها، وثانياً لأجل اجتياز أزمة التكامل والاندماج القومي التي لم يتحقق منها سوى نسبة ضئيلة.

ويمكن أن نرى أن غالبية الاقطار العربية سواء تلك التي لا تعترف بالحياة الحزبية (دول الخليج العربي) وتلك التي لها حياة حزبية، بأن الحاكم أو الحزب الذي يمارس السلطة لا يمارس الديمقراطية مع نفسه في حياته الداخلية ولا تمارس الديمقراطية في التعامل مع الأحزاب الأخرى، مع العلم أن التعامل الديمقراطي بين الاتجاهات السياسية وهي في المعارضة هو أفضل المدارس لتربية النشوء الديمقراطي.

لهذا يمكن القول أن أزمة الشرعية، المشاركة السياسية والاندماج القومي من صنيع التحديث السياسي مستمرة في معظم الاقطار العربية ما دام هناك صعوبة في التنازل عن جزء من سلطة النظام البطريركي أولاً، وانعدام في القيم التي تتمثل بالعقلانية وحرية الرأي وتداول السلطة ثانياً.

أن هذا يدعونا للقول أن التحديث والتنمية السياسية في معظم الأقطار العربية تعيش في كساد ضمن هذه، المستويات من الديمقراطية الآنف الذكر، التي تحد الشعب من المشاركة السياسية، مما ساهم في تعميق القطرية وتهيئة السبيل في استمرارية العديد من الأقطار العربية تابعة وذات ولاء وهذا ما نعيشه في عالمنا العربي المعاصر الذي يتجلى فيه توسع الانشقاقات والانقسامات والتفتت العربي نتيجة لاستبعاد الشعب عن المشاركة في القرارات السياسية ولاحتكار السلطة وابقاءها لدى الجيل القديم دون إعطاء الجيل الجديد الفرصة.

أما الاهتمامات الأخيرة بالإصلاحات السياسية فهي لم تكن بناء على رغبة القادة السياسيين في البلدان العربية وإنما نتيجة ضغوط

شعبية داخلية ودولية خارجية تقوده الولايات المتحدة الامريكية لنشر نموذجها في الديمقراطية والعولمة لكي تسيطر على مقدرات الشعوب بعد أن انتهى دور بعض الزعماء بالنسبة للإدارة الأمريكية ولم يعد مقبولاً داخلياً وخارجياً مما جعلها تفكر بتغيير الوجوه لضمان المصالح الأمريكية، وأن التجربة العراقية في الاصلاح السياسي دفع بعض قيادات الدول العربية الى التفكير بهذه الاصلاحات ولو بشكل بطيء جداً كونهم لا يرغبون بها وفق الضوابط الأمريكية وإنما يريدونها وفق مصالحهم الشخصية فبدأ البعض يتحدث عن مشاركة سياسة وانتخابات وتعددية حزبية والقسم الآخر يفرج عن المعتقلين السياسيين لإرضاء المعارضة السياسية وأن هذه العملية سوف تفشل اذا ما توفرت النية الحقيقية في الإصلاح والمشاركة السياسية والسماح للرأي والرأي الآخر أن يسود في جو هادئ من الحوار بدلاً من لغة التفجير والاختطاف والقتل والتعذيب والعنف والعنف المضاد.

المصادر

١. (مؤتمرات) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٣، تموز ٢٠٠٣.
٢. ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، د. عبد الحميد ابراهيمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ط٤.
٣. الاحزاب السياسية المعاصرة في مصر، د. شفيق السامرائي، مجلة الأمن القومي عدد ٢ سنة ١٠، ١٩٨٢.
٤. الاحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، د. نعمان الخطيب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.
٥. الاحزاب السياسية، دراسة سويسولوجية، روبرت توميشال، ترجمة منير مخلوف، دار الانماء للطباعة والنشر، بيروت ط١ ١٩٨٣.
٦. اخذت فكرة العالمية من محاضرة الاستاذ الفاضل د. وميض مجال نظمي بتاريخ ع/ك/٢/١٩٩٥ والاستاذ د. محمد ربيع في محاضراته بتاريخ ٥/١١/١٩٩٤.
٧. اخذت فكرة موريس ديفرجيه حول الاحزاب من د. حسين عبد الحميد رضوان.
٨. ازمة علم الاجتماع، أم ازمة المجتمع، نمو علم اجتماع عربي، محمد شقرون، م. د. الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) بيروت ١٩٨٩، ط٢.
٩. انظر أربك ماكرو، اليمن والغرب، ترجمة د. حسين عبد الله العمري، دا الفكر، دمشق ١٩٨٧، ص ٨٧، د. احمد محمد

- نعمان، حال القضية اليمنية، دار الجنوب للطباعة، عدن ١٩٥٦.
١٠. أنظر بالتفصيل أ.حسين عبد الحميد رضوان، مصدر سابق، ص ١٦-١٧. الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، ب.د.شمران حمادي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٥ ط ٢.
١١. انظر بالتفصيل الفكر القومي العربي في المغرب العربي، خيرية عبد الصاحب راوي، دار الجماهير للنشر ١٩٨٢.
١٢. البعد التكنولوجي للوحدة العربية، انطوان زحلان، مركز د.و.ع، بيروت ١٩٨١، ط ١.
١٣. التحديث في المجتمع العربي، مصطفى عمر التتير، مجلة المستقبل العربي عدد ١٢٨ ت ١ ١٩٨٩.
١٤. التعددية السياسية في العالم العربي، د.نور فرحات، مجلة الوحدة، نيسان ١٩٩٢.
١٥. التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، د.حسين عبد الحميد أحمد رضوان، دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٨.
١٦. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢، جامعة الدول العربية، تحرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
١٧. التنمية العربية والمثلث الحرج، التنمية العربية/ الواقع والطموح، د.يوسف صايغ، مصدر سابق
١٨. الحركة الوطنية في اليمن الشمالي - رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، شاكر محمود خضير، غير منشورة ١٩٨١.

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

١٩. الحياة الحزبية في سوريا بين عامي ١٩٥٥-١٩٥٨، محمد حرب فوزات، ص ٣١-٧٢ (حول الاحزاب السياسية في العهد العثماني وبعد انتهاءه).
٢٠. خالد بن محمد القاسمي، الوحدة اليمنية ارادة شعب، دار الثقافة العربية، الشارقة ١٩٨٧.
٢١. دراسة في الاتجاهات الاصلاحية في السعودية، عبد العزيز الغريب مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة ٩ العدد ٢٧ ربيع ٢٠٠٤.
٢٢. الزهور تدفن في اليمن، أوجيه أبو ذكري، مطابع دار السياسة القاهرية، بلا سنة ص ١٣١-١٣٢، ب.ابراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في جنوب اليمن المحتل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٩.
٢٣. السلطات الثلاثة في الدساتير العربية وفي الفكر العربي الاسلامي، أنظر بهذا العدد سليمان الطماوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.
٢٤. علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، د.قباري محمد اسماعيل، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.
٢٥. علم الاجتماع السياسي، د.احسان محمد الحسن، مطابع جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٤.
٢٦. عن غياب التنمية في الوطن العربي، التنمية العربية/ الواقع والطموح، د.نادر فرجاني، م.د.و.ع، بيروت ١٩٨٤ ط ٤.
٢٧. العوامل المعوقة والدافعة للتنمية في المجتمع العربي، دراسات في المجتمع العربي، د.خالد الحامض.

٢٨. الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان، سوريا، مصر)،
أ.ز.أ. ليفين، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت
ك ١ ١٩٧٨ ط ١، وكذلك الفكر القومي العربي في المغرب
العربي، خيرية عبد الصاحب راوي، دار الرشيد للنشر، بغداد
١٩٨٢ ط ١.
٢٩. في التنمية العربية، د. اسماعيل صبري عبد الله، دار
الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ط ١.
٣٠. مجلة الطليعة العدد التاسع سنة ٣ آذار ١٩٨٥.
٣١. محاضرات في الاتجاهات الفكرية في بلاد الشام، جميل صليبا،
المطبعة الكمالية، القاهرة ١٩٥٨.
٣٢. مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي
العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية بغداد ١٩٨٩، ط ١.
٣٣. المركز الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسن
غريف العبيدي، الدار العربية للطباعة، بغداد ١٩٨٢، ط ١.
٣٤. المشكلات السياسية في العالم الثالث، د. رياض عزيز
هادي، مطابع التعليم العالي في الموصل، اموصل ١٩٨٩،
ط ٢.
٣٥. مصر.. الى أين، انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها
المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، حسن
نافعة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية،
العدد (٣٢٠) تشرين الأول ٢٠٠٥.
٣٦. المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول
مجلس التعاون الخليجي، مفيد الزبيدي، مجلة المستقبل العربي،

التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي

مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد ٣٢٠، تشرين الأول
٢٠٠٥.

٣٧. مفهوم التنمية السياسية، عبد اللطيف القصير، جامعة
بغداد/ كلية العلوم السياسية، طبع مكتب الطباعة المركزي-
جامعة بغداد، ١٩٩١.

٣٨. مقدمة عن التغير والتنمية، د. عبد المنعم محمد بدر،
دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الامانة
العربية، عمان، الاردن، ١٩٨٥.

٣٩. مقدمة عن التغير والتنمية، دراسات في المجتمع العربي، د. عبد
المنعم محمد بدر، اتحاد الجامعات العربية/ الامانة العامة،
القاهرة ١٩٨٥.

٤٠. مؤتمرات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل
العربي، العدد (٢٩٣) بيروت، تموز ٢٠٠٣.

٤١. مؤشرات قطرية للتنمية العربية، التنمية العربية، الواقع
والطموح، ابراهيم العيسوي.

٤٢. نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، التنمية
العربية، الواقع والطموح، د. علي خليفة الكواري.

٤٣. النظريات السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث،
د. محمد رضا مهنا، الاسكندرية ١٩٨٣.

٤٤. النظرية السياسية والعالم الثالث، د. محمد مضر مهنا،
المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٣.

٤٥. النظرية الغربية والتنمية العربية، التمي اربية/ الواقع
والطموح، د. نادية رمسيس، مركز دراسات الوحدة العربية،
سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ط ١ ت ٢ ١٩٨٤.

٤٦. يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، جورج انطونيوس،
ترجمة د. ناصر الدين اسعد ود. احسان عباس، دار العلم
للملايين بيروت ١٩٦٩، ط ٣.
٤٧. اليمن شماله وجنوبه، محمود كامل، مكتبة الانجلو المصرية،
القاهرة بلا تاريخ.

48. Daries, Loan, social mobility and political
change, George Allen and Unwin L.T.D, 1946.
49. Wemen, Myron and La palombara, Jaseph, The
Impact at parties on political Derelopement,
princepton, New Jersy, Princeton University
press 1966.

Political Renewal and Reformation in the Arab Homeland

Asst. Prof. Dr.

Khamees Dham Hameed
College of political science
Political system department

It is noticed at the end of the last two decades of the 20th century that many Arab countries are directed to pluralism again due to reason such as political instability necessary for the process of development and construction .first, the average of growth was not up to the required level in a state having plural system. Second , inability to reduce social difficulties leading to emigration of the elite .third, old leaders forestall power without granting a space for youth leadership. Fourth, the third reason was for breaking the national unity due to continuous civil wars and disintegration of the states entity and its institutions and subjecting its sovereignty and stability to dangers of foreign intervention and threats, especially that the one party system did not ensure fair and wide representation of people out of which emerged beaurocracy, shortage of real staff and weak coordination .the political stability that the one party achieves was in form because it does not diminish the struggle for power because politics in essence is the struggle for power. Plurality current is reinforced after the fall of the communist systems (soviet union formerly and eastern Europe) of one party system. Recent interest in political reformations was not built on the desire of political leaders in the Arab countries but on internal popular pressure and international pressures led by U.S. to spread its model of democracy and globalization to control destinies of populations after ending the role of some leaders who are no more

accepted internally and externally and change faces to ensure American interests. The Iraqi experience in political reformation lead some of the Arab states leaders to think of these reformation slowly as not to correspond the American terms but according to their personal interests. so some speak about political participation, elections ,party pluralism ,others release political apprehended to satisfy political opposition .this process will fail if there is real intention in political reformation and participation , setting opinion and the opposite opinion to prevail in tranquil conversations instead of bombing , grabbing, murdering ,torturing , violence and abhorrent violence.

